

الاغتيال السياسي وأزمة الشرعية: قراءة فلسفية

في ممارسات الدولة المعاصرة

"دراسة تحليلية نقدية في فلسفة السياسة"

د/سحر صديق السيد الشافعي

أستاذ مساعد كلية الآداب جامعة الاسكندرية

ملخص البحث:

يُعاد طرح الاغتيال السياسي في السياق المعاصر لا كحالة استثنائية أو انحراف عن منطق الدولة، بل كأداة مضمنة في بنيتها السلطوية، تُستخدم ضمن استراتيجيات السيطرة وإعادة إنتاج الهيمنة، لا سيما في الأنظمة التي تعاني من تآكل الشرعية وغياب الوسائل الديمقراطية الفعالة. في ضوء تصاعد التوترات السياسية، وانكشاف محدودية الأدوات المؤسسية في إدارة الأزمات، تتبدى هذه الممارسة كعرضٍ لأزمة أعمق في بنية الحكم ذاته.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موقع الاغتيال السياسي داخل بنية النظام السياسي الحديث، لا بوصفه فعلاً فردياً معزولاً، بل كأداة منظمة تُمارَس باسم الأمن القومي، أو الاستقرار السياسي، وتُشرعن غالباً بخطابات قانونية وأخلاقية تغلفها مفاهيم الوقاية والردع.

وتتطلق الدراسة من إشكالية رئيسة مؤداها:

إلى أي مدى يمثل الاغتيال السياسي، بوصفه ممارسة مقننة ومبررة أمنياً، تهديداً جوهرياً لبنية الشرعية في الدولة الحديثة؟

واستندت الدراسة على فرضية مؤداها أن لجوء الدولة المعاصرة إلى الاغتيال السياسي يُعد مؤشراً على عجز أدواتها الديمقراطية والمؤسسية عن إدارة التهديدات، واعترافاً ضمناً بانحسار قدرتها على دمج المعارضة ضمن قواعد التعاقد السياسي.

من خلال تتبع السياقات التي يُستخدم فيها الاغتيال، تُظهر الدراسة كيف يُعاد تعريف الخطر والمعارضة؛ لتبرير القتل السياسي، وكيف يتحوّل العنف إلى وسيلة لحماية السلطة لا لحماية الدولة. وتستعرض الدراسة كذلك الفروقات الدقيقة بين مفاهيم "القتل المشروع" و"الاغتيال السياسي"، وتفكك الأسس القانونية التي تحاول رسم هذه الحدود.

وفي المقابل، تستدعي الدراسة الحاجة إلى مساءلة هذه الممارسات من منظور شرعي وقانوني وأخلاقي، والانحياز إلى نموذج حكم أكثر شفافية ومساءلة، يُعيد للشرعية مضمونها الحقيقي القائم على احترام الحياة السياسية لا تصفيتها.

Abstract:**Political Assassination and The Crisis of Legitimacy****A Philosophical Reading of Contemporary State Practices****"A Critical Analytical Study In The Philosophy of Politics"**

Political assassination is re-emerging in contemporary contexts not as an unusual deviation from state logic, but as an inherent tool within authoritarian structures. It is used as part of control strategies and to perpetuate dominance, especially in regimes with eroding legitimacy and a lack of effective democratic mechanisms. Given escalating political tensions and the exposure of institutional limitations in crisis management, this practice signals a deeper crisis within the very fabric of governance.

This study aims to analyze the position of political assassination within the structure of the modern political system—not as an isolated individual act, but as an organized tool exercised under the pretexts of national security or political stability, and often legitimized by legal and moral discourses cloaked in the language of prevention and deterrence.

The research is guided by the central question:

To what extent does political assassination, as a codified and security-justified practice, pose a fundamental threat to the structure of legitimacy in the modern state?

The study is based on the hypothesis that the modern state's resort to political assassination reflects a profound failure of its democratic and institutional tools to manage threats, and constitutes an implicit acknowledgment of its declining capacity to integrate opposition within the bounds of the political contract.

By tracing the contexts in which assassination is deployed, the study reveals how the concepts of "threat" and "opposition" are redefined to justify political killing, and how violence is transformed into a means of protecting authority, rather than the state itself. The study also examines the nuanced distinctions between "legitimate killing" and "political assassination," and deconstructs the legal foundations that seek to delineate these boundaries.

Conversely, the paper calls for a critical reassessment of these practices through legal, moral, and legitimacy-based perspectives, and advocates for a model of governance grounded in transparency and accountability—one that restores legitimacy through the preservation of political life rather than its elimination.

المقدمة

في أروقة السلطة، لا يحتكم في إدارة الصراع دائماً إلى الوسائل السلمية وحدها، ولا تصان الشرعية بالضرورة عبر صرامة الدساتير ونصوصها المجردة، فثمة منعطفات تاريخية تتوارى فيها المشروعية خلف مقتضيات الضرورة، ويتراجع فيها الخطاب خلف السلاح؛ ليغدو الاغتيال السياسي بصفته فعلاً استثنائياً وقاطعاً - تعبيراً فاضحاً عن مأزق الدولة في توازنها بين الاستقرار والعنف، وبين الحفاظ على النظام والتمرد عليه.

فالاغتيال بما يحمله من رمزية قاتلة، لا يستهدف الأجساد وحدها بل ي طال الشرعية والرمزية والبنية السياسية ذاتها. إنه لحظة فاصلة يختصر فيها التاريخ في رصاصة، وتستبدل فيها لغة الحوار بمنطق الإزاحة، ويصبح الموت معبراً عن السياسة.

إن الاغتيال السياسي ليس فعلاً عبتياً، بل هو غالباً نتاج تصدّع في منظومة السلطة، أو نتيجة قصوى لصراع أيديولوجي بلغ ذروته، وقد شهدت الإنسانية عبر العصور صوراً شتى لهذا الفعل، فمن قتل الطغاة باسم الحرية، إلى تصفية القادة باسم الأمن، إلى إسكات المعارضين باسم الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبين هذه التبريرات جميعها يبقى السؤال معلقاً: هل يمكن للاغتيال أن يكون أداة إصلاح؟ أم أنه لا يعدو كونه عنفاً مجرداً يقوض ما تبقى من أسس مشروعية؟.

من هنا يُعد الاغتيال السياسي موضوعاً مركزياً في الفكر الفلسفي والسياسي والأخلاقي والقانوني، لما يحمله من إشكاليات تتقاطع فيها مفاهيم السيادة والمشروعية، والحق في المقاومة، مع مقتضيات الأمن والاستقرار والعدالة.

وهو ما يستدعي إعادة النظر برؤية تحليلية نقدية متعمقة تتجاوز الحدث إلى عمق الظاهرة، وتستقصى جذورها التاريخية ومبرراتها الفلسفية وتداعياتها الواقعية في بنية النظام السياسي والدولي.

وقد استندت هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن التجاء الدولة الحديثة إلى الاغتيال السياسي سواء تحت مسوغ الأمن القومي أو الحرب على الإرهاب أو حتى حماية السلم الاجتماعي - يعد مؤشراً عميقاً عن محدودية أدواتها الديمقراطية والمؤسسية في إدارة التهديدات.

وينطلق البحث من إشكالية مؤداها:

إلى أي مدى يمثل الاغتيال السياسي - بوصفه ممارسة مقننة - تهديداً لبنية الشرعية في الدولة المعاصرة رغم تبريراته السياسية والأمنية؟ .

وقد انبثقت عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات أهمها:

١- ما التأويلات الفلسفية والمقاربات الأخلاقية التي قدمت لتغيير مشروعية الاغتيال السياسي أو مناهضته؟

٢- ما العلاقة بين منطق الاستثناء السيادي وممارسة الاغتيال السياسي في السياقات المعاصرة؟

- ٣- إلى أي مدى تسهم الأطر القانونية الدولية في ضبط ممارسات الاغتيال وهل هي أداة فاعلة، أم أنها تهمش أمام منطق الهيمنة وسياسات القوة في النظام الدولي؟
- ٤- كيف يعكس لجوء الدول الديمقراطية إلى الاغتيال السياسي تحولات في مفهوم الشرعية من مبدأ أخلاقي إلى أداة وظيفية للسلطة؟
- ٥- كيف يسهم الاغتيال السياسي في إعادة تشكيل الذاكرة الجمعية، وإعادة إنتاج الشرعية الرمزية داخل المجتمع؟
- ٦- كيف تتباين التداعيات السياسية والرمزية للاغتيال السياسي في ظل اختلاف طبيعة النظام السياسي؟
- وتأتي محاور البحث على النحو التالي:
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفلسفي للاغتيال السياسي.
- أولاً: مفهوم الاغتيال السياسي.
- ثانياً: مفهوم الشرعية: المدلول اللغوي والفلسفي والقانوني والسياسي.
- ثالثاً: الأصول الفلسفية والأخلاقية للاغتيال السياسي.
- المبحث الثاني: أيديولوجيا الاغتيال السياسي.
- أولاً: الاغتيال السياسي في الفكر المعاصر.
- حنا أرنت - كارل شميث - جورجيو أغامبين.
- ثانياً: البعد الأيديولوجي للاغتيال السياسي.
- المبحث الثالث: منطق الاغتيال السياسي
- أولاً: الاغتيال السياسي في إطار نظرية الحرب العادلة.
- ثانياً: الفاعل الشرعي للاغتيال السياسي.
- ثالثاً: الاغتيال السياسي بين زمن السلم وزمن الحرب.
- رابعاً: حظر الاغتيال السياسي في القانون الدولي.
- المبحث الرابع: الاغتيال السياسي في بنية النظام السياسي من الردع إلى الفوضى السياسية.
- أولاً: النظام السياسي والاغتيال.
- ثانياً: نموذج چون نورتن مور: الأمن المستدام وتفكيك منطق الاغتيال السياسي.
- ثالثاً: اغتيال القادة السياسيين أداة استراتيجية أم تقويض للشرعية.

رابعاً: تداعيات الاغتيال السياسي من زعزعة النظام إلى إعادة تشكيل الشرعية.

وسوف استخدم في معالجة هذه المحاور السالفة الذكر - بعض مناهج البحث كالمنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج النقدي التي تستقيم مع موضوع البحث.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والفلسفي للاغتيال السياسي

The Conceptual and Philosophical Framework of Political Assassination

يُعد مفهوم الاغتيال السياسي من أكثر المفاهيم إشكالية في الفلسفة السياسية المعاصرة، لما ينطوي عليه من تداخل دلالي مع مفاهيم أخرى تشاركه في الكيفية أو الهدف أو التداعيات، مثل: القتل السياسي، والتصفية الجسدية، والإعدام خارج نطاق القضاء، والقتل المستهدف، والإرهاب السياسي، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً بتعدد زوايا النظر إلى تلك المفاهيم، تبعاً لاختلاف المنظورات الأخلاقية والقانونية والسياسية. وهو ما يفرض ضرورة تفكيك هذه المفاهيم المتداخلة وتحليلها تحليلًا لغويًا فلسفيًا دقيقاً يُبرز حدودها المفاهيمية، ويكشف عن الأطر القيمية والمعيارية التي توظف لتبريرها أو تجريئها.

أولاً: مفهوم الاغتيال السياسي

يمثل الاغتيال السياسي أحد أبرز أشكال العنف السياسي الموجه، ويعاني - بصفة عامة - شأنه شأن العديد من المصطلحات الأساسية في دراسات العلاقات الدولية من خلافات حادة حول تعريفه.

لغويًا: ورد في لسان العرب لابن منظور

الفعل اغتال مصدره غتال، ويقال اغتاله أي قتله غيلة، أي بخديعة وبدون سابق إنذار، والفاعل غائلًا.

أيضًا وردت كلمة "غيلة" بمعنى الاحتيال "يقال" قتل فلان غيلة" أي قتله بمكر وخداع.^(١)

ويعرفه "جميل صليبا" في المعجم الفلسفي بأنه "قتل ينفذ عمدًا ضد شخصية ذات سلطة أو نفوذ سياسي، بغرض تغيير مسار الأحداث أو تحقيق مكاسب أيديولوجية، أو بغرض الانتقام السياسي".^(٢)

أما في "المعجم القانوني" فيعرف بأنه القتل المتعمد والمنظم لشخصية ذات سلطة عامة، بهدف إحداث تغيير سياسي جذري.^(٣)

كما عَرَفَه قاموس إكسفورد السياسي بأنه القتل العمد لشخصية عامة أو سياسية، غالبًا لأسباب أيديولوجية أو استراتيجية أو ثورية، بهدف تغيير النظام السياسي القائم أو إيصال رسالة سياسية.^(٤)

أما قاموس "ويبستر" فيعرفه بأنه قتل شخص ما، وخاصة؛ شخصية بارزة من خلال هجوم مفاجئ أو سري، وغالبًا لأسباب سياسية أو دينية.^(٥)

^(١) ابن منظور (١٩٩٣)، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرون، مادة: غيل، ج: ١٥، القاهرة: دار المعارف، ص ٢٧٧.

^(٢) صليبا، جميل (١٩٨٢)، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص ٧٥٤.

^(٣) الهداوي، حسن (٢٠٠٥)، المعجم القانوني، بيروت: دار العلم للملايين، ص ٦٢٩.

^(٤) Mclean, Lain & McMillan, Alistair (Eds) (2018). Oxford Concise Dictionary of Politics and International Relations, Oxford: Oxford University Press, P. 38.

^(٥) Jensen, John A. (2016). Webster's New World College Dictionary, 5th Ed., Art: Assassination, Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt, P. 99.

بالرغم من تعدد التعريفات المطروحة؛ إلا أن أغلبها يتفق على أنه فعل سياسي بالدرجة الأولى، يتضمن قتل شخصية بارزة وذات رمزية لكنها تختلف بشكل حاد حول أسلوب القتل وتبريراته وأهدافه.

كما أن بعض هذه التعريفات ليست محايدة من حيث الدلالة مما يعيق مناقشة موضوع الاغتيال بطريقة موضوعية، فعلى سبيل المثال: يذهب ستانسفيلد تيرنر Stansfield Turner^(١*) (١٩٢٣-٢٠١٨) إلى أن التصور الأمريكي التقليدي لكلمة "الاغتيال" سلبي إلى الدرجة التي تجعله فعل غير أخلاقي بطبيعته. ويصرح مارك م. لونتال Mark M. Lowenthal^(٧***) (١٩٤٨-؟؟) بأن الاغتيال يثير شبح الانتقام وغياب القواعد، كما يصرح بأنه غير مشروع. ويرى مايكل جروس Michael Gross^(***) (١٩٥٤-؟؟) أن الاغتيال هو دائماً قتل خارج عن القانون، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي.^(٩)

أما المؤرخ Elie Barnavi^(١٠*) (١٩٤٦-؟؟). فقد عبر عنه بإيجاز في قوله "إن الاغتيال السياسي هو أقصر طريق لتحقيق هدف سياسي".^(١١)

ثمة عنصر مشترك واحد يحظى بقبول واسع وهو أن الاغتيال ينطوي على قتل وغالباً ما يكون هذا القتل متعمداً. وعلى عكس "جريمة القتل" التي يصعب الدفاع عنها أخلاقياً، فإن هناك حالات يكون فيها القتل المتعمد مبرراً أخلاقياً كحالات الدفاع عن النفس، أو قتل المقاتلين في زمن الحرب، لكن هل يكفي تعريف الاغتيال بأنه قتل متعمد، أو بمعنى أدق ما الذي يجعل القتل المتعمد اغتيالاً.^(١٢)

في الحقيقة إن ما يميز الاغتيال السياسي عن مجرد القتل العمد ثلاث عناصر أساسية وهي:

- ١- أن يكون الهدف شخصية فاعلة في المجال السياسي، تسعى للتأثير في السياسات أو القيم أو الممارسات العامة، سواء كانت تنتمي رسمياً إلى إحدى سلطات الدولة (التنفيذية أو التشريعية أو القضائية)، أو تمثل تيارات معارضة أو حركات اجتماعية خارج الإطار الرسمي.
- ٢- أن يكون الدافع من عملية الاغتيال سياسياً بحثاً، يهدف إلى الترويج أو منع سياسات أو قيم أو ممارسات أو أعراف عامة تهم المجال الجمعي.
- ٣- أن يتضمن الفعل تدخلاً مباشراً، أو غير مباشر يؤدي إلى مقتل الشخص المستهدف عمداً.

^٦ (*) تيرنر هو مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA والـ DCI في الفترة (١٩٧٧-١٩٨١) دعا إلى إصلاحات مؤسسية وإزالة الاستثناءات الاستخباراتية.

^٧ (***) مارك م. لونتال: أكاديمي وخبير بارز في مجال الاستخبارات والأمن القومي الأمريكي.

^٨ (***) مايكل جروس: ولد في شيكاغو الأمريكية، ويعيش منذ ١٩٧١ في مدينة حيفا ويعمل أستاذ فلسفة السياسة والأخلاق في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا.

^٩ () Kanter, Abraham (2007). Democratic Assassination The Morality and Efficiency of Targeted Killings as Policy Tool, Ohio: Ohio State University, PP. 6-7.

^{١٠} (*) إيلي بارنافي: ولد في رومانيا ثم هاجر إلى تل أبيب خلال طفولته، فهو أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب وتقلد منصب سفير إسرائيل في فرنسا في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٢)، يدعو إلى حل الدولتين، ويعرف بخطابه الساعي لتصحيح الوعي التاريخي والسياسي تجاه السلام مع الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

^{١١} () Barnavi, Elie (2000). "Political Assassination: A Historian's Perspective". In: Cohen-Al Magor, Raphael (ed). Challenges to Democracy: Essays in Honour and Memory of Isaiah Berlin, Abingdon & New York: Ashgate. P. 3 .

^{١٢} () Knoepfler, Stephen (2010). Dead or Alive: The Future of U.S. Assassination Policy Under Adjust War Tradition, New York: New York University Journal of Law & Liberty, P. 470.

وبناء على هذه المحددات يمكن تعريف الاغتيال بصفة عامة على أنه "فعل يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مقتل شخصية فاعلة في المجال السياسي، تم اختيارها عمدًا، وذلك بهدف الترويح أو الحيلولة دون تطبيق سياسات أو قيم ممارسات أو أعراف تتعلق بالحياة الجماعية للمجتمع".^(١٣)

تستخدم بعض القواميس أوصافاً مثل استخدام وسائل خادعة Treacherous means، أو عنصر المفاجئة Suddenly أو السرية Secretly. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو هل السرية أو الخداع أو المباغته عناصر أساسية وجوهرية لتعريف الاغتيال؟

في الحقيقة أن القتل جريمة سواء نفذت علناً أو سراً، بسلاح ناري أو بسكين، نهاراً أو ليلاً، فلا تؤثر الوسيلة في توصيف الجريمة بالقتل وهذا نفسه ينطبق على الاغتيال.

مثال: تم اغتيال جون أف- كيندي John F. Kennedy (١٩١٧-١٩٦٣) بسرعة على يد لي هارفي أوزوالد الجندي في البحرية الأمريكية والذي قبض عليه في نفس اليوم، لكن أطلق عليه النار بعد يومين فقط أثناء نقله من السجن مما أوجع نظريات المؤامرة حتى اليوم.^(١٤)

ومع ذلك هناك حالات قتل تُعد اغتيالاً رغم افتقارها للدافع السياسي فبعض الكتاب أشاروا صراحة إلى أن الاغتيالات قد تكون مدفوعة بدوافع دينية، فلو تم قتل البابا - على سبيل المثال - فسيوصف هذا القتل بأنه اغتيالاً، ربما لأن البابا يُعد شخصية سياسية بالنظر إلى تأثيره العالمي الهائل فلا يمكن حصر شرط أن يكون الضحية رئيس دولة أو مسؤولاً رسمياً ليصنف "الفعل" على أنه اغتيالاً.^(١٥)

ومن ثم يعرف الاغتيال السياسي بأنه "القتل المتعمد والمخطط له لشخصية سياسية أو فاعل مؤثر في الحياة العامة، بهدف إحداث تغيير سياسي أو تحقيق مكسب استراتيجي، وتكمن خطورته في كونه يستهدف شخصاً ليس لذاته، بل لرمزيته أو لموقعه داخل البنية السلطوية، مما يجعله أداة فعالة لإعادة تشييد المشهد السياسي، أو لإزاحة عقبة سياسية تعيق التوازنات القائمة".

كما يفهم الاغتيال السياسي غالباً بوصفه فعلاً مقصوداً ومخططاً له، ينفذ ضد شخصية عامة أو سياسية بهدف التأثير على بنية السلطة أو مسار الأحداث السياسية، وعلى خلاف القتل الجنائي لا يستهدف الاغتيال السياسي الفرد بوصفه كائناً شخصياً بل بوصفه ممثلاً لسلطة، أو حاملاً لرمزية سياسية.^(١٦)

وقد ناقش المفكر السياسي مايكل والزر Michael Walzer (١٩٣٥-٢٠٢٢) هذا البعد في إطار ما يسميه بـ "الاختيار الأخلاقي الصعب"، حيث يتحول العنف من كونه شراً مطلقاً إلى شر ضروري، في بعض الظروف الثورية أو التحررية، مشيراً إلى أن المشروع الأخلاقي للاغتيال السياسي ترتبط دائماً بسياق الفعل ومدى عدالة القضية التي يعبر عنها.^(١٧) وهذا ما سوف يتناوله المبحث التالي:

التمييز المفاهيمي بين الاغتيال السياسي وأفعال القتل غير المشروعة:

يختلف الاغتيال السياسي عن غيره من المفاهيم مثل:

1- الإرهاب السياسي Political Terrorism الذي يستهدف تحقيق رهبة عامة وخلخلة منظومة الحكم بأكملها، والتأثير على الجماعة وإثارة الذعر، ولا يستهدف الإرهاب بالضرورة شخصية ذات دلالة رمزية بل قد

^{١٣}() Perliger, Arie (2015). The Rationale of Political Assassination. West Point, NY: Combating Terrorism Center at West Point, P. 20.

^{١٤}() Knoepfler, Stephen (2010). Op. Cit., P. 471.

^{١٥}() Ibid, P. 475.

^{١٦}() Ibid, P. 476.

^{١٧}() Walzer, Michael (2015). Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations. 5th ed., New York: Basic Books, PP. 198-208.

يوجه إلى المدنيين أو أي جماعة لإثارة الفوضى. بعكس الاغتيال السياسي الذي يوجه إلى شخصيات سياسية بعينها لتحقيق أثر مباشر في ميزان القوة.^(١٨)

وفي هذا السياق ميزت حنا أرنت Hannah Arendt (١٩٠٦-١٩٧٥) في كتابها "في العنف" On violence بين العنف الموجه نحو هدف سياسي محدد "كالإغتيال" وبين العنف الذي يهدف إلى إنتاج الخوف والهيمنة غير العقلانية.

فالأول يكون بمثابة أداة عقلانية تستخدم لتحقيق هدف واضح ومباشر كإزاحة طاغية، أو تغيير مسار سياسي معين أو إسقاط نظام، بمعنى أنه عنفاً لتحقيق غاية قابلة للتبرير والفهم العقلاني، وإن كان خطيراً ومرفوضاً أخلاقياً، إلا أنه لا يزال يقع ضمن حقل الجدل السياسي والأخلاقي، أما الثاني فهو عنف عشوائي يهدف إلى زرع الرعب وتفكيك المجتمع والسيطرة عبر الفوضى، ويحول العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى علاقة قائمة على الهيمنة لا على السلطة الشرعية... ومن ثم تؤكد "أرنت" أن السلطة والعنف ليسا متلازمين بل متناقضتان، فكلما اعتمد النظام على العنف، كان ذلك دليلاً على إنهيار السلطة الشرعية.^(١٩)

٢- القتل المستهدف Targeted Killing

ويقصد به استهداف فرد معين بالقتل، وغالباً باستخدام تكنولوجيا متقدمة مثل "طائرات الدرون" التي تدار عن بُعد، وتطلق صواريخ من موقع بعيد.

ويستخدم المصطلح بشكل متزايد في الخطاب السياسي والعسكري خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ للإشارة إلى عمليات القتل التي تنفذها الدول خارج إطار القضاء ضد أفراد تصنفهم على أنهم "أعداء غير نظاميين".

فهو استخدام متعمد ومخطط له مثل "الاغتيال" إلا أن الفرق الجوهرى لا يكمن فقط في الجهة المنفذة أو الصفة القانونية للعملية، بل أيضاً في المنطق الذي يحكم الفعل نفسه، فبينما ينبع الاغتيال السياسي في الغالب من دافع أيديولوجي أو انقلابي، يقدم القتل المستهدف في ثوبه الحديث كإجراء وقائي أمني يخضع لمبررات الضرورة والتمييز.^(٢٠)

إن توسيع نطاق استخدام القتل المستهدف دون ضوابط مؤسسية حازمة قد يؤدي عملياً إلى شرعية الاغتيال السياسي تحت غطاء قانوني وأمني، مما يهدد بتقويض أسس الشرعية الديمقراطية ويفضي إلى تآكل المعايير القانونية الدولية.^(٢١)

وقد انتقد الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس Jürgen Habermas (١٩٢٩-٢٠٢٠) هذه الممارسات بوصفها تدميراً تدريجياً لأسس الشرعية الديمقراطية، واعتبر أن تعميم استخدام القتل المستهدف يفتح الباب أمام تحويل القانون إلى أداة سلطوية.^(٢٢)

^{١٨}() Schmid, A.P. & Jongman, A.J. (1984). Political Terrorism: A Research Guide to Concepts, Theories, Data Bases and Literature, Amsterdam; New Brunswick, NJ: North-Holland Publishing Company; Transaction Publishers, PP. 143-145.

^{١٩}() Arendth, Hannah (1970). On Violence, New York: Harcourt, PP. 60-62.

^{٢٠}() Blum, Gabriella (2014). "The Individualization of War: From Collectivism to Individualism in the Regulation of Armed Conflicts". In: Sarat, Austin et al., Law and War, CA: Stanford University Press, PP. 66-68.

^{٢١}() Anderson, Kenneth (2015). "Targeted Killing in U.S. Counterterrorism Strategy and Law". In: Anderson, Kenneth & Wittes, Benjamin, Legislating The War on Terror: An Agenda for Reform, Stanford, CA: Hoover Institution Press, P. 10-14.

^{٢٢}() Habermas, Jurgen (2006). The Divided West. Translated by: Ciaran Cronin, Malden & Cambridge: Polity Press, P. 149.

٣- التصفية الجسدية والإعدام خارج القضاء

Physical Liquidation and Extrajudicial Execution

تشير "التصفية الجسدية" إلى عملية الإزالة المتعمدة والدائمة لشخص ما – غالبًا لأسباب سياسية أو أمنية – من خلال القتل المباشر، ويتم عادة بقرار من سلطة سياسية أو أمنية عليا، بهدف القضاء على خطر محتمل أو خصم غير مرغوب فيه، بينما يستخدم مصطلح "الإعدام خارج القضاء" للإشارة إلى أعمال القتل التي تنفذ من قبل الدولة أو عناصرها دون حكم قضائي أو محاكمة عادلة، وهو ما يعد خرقًا صارخًا لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية، خصوصًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وغالبًا ما تكون هذه العمليات سرية أو مبررة بخطابات أمنية أو أيديولوجية وتستخدم ضد معارضين، أو نشطاء صحفيين، أو حتى مواطنين عاديين، كما هو الحال في الأنظمة الاستبدادية التي تعتبر النقد تهديدًا وجوديًا، وبالرغم من تقاطع الاغتيال السياسي مع هذه الأفعال من حيث الوسيلة (القتل) إلا أنه يختلف في الغاية والسياق والمعنى الرمزي^(٢٣) كما سبق الذكر.

ويشير الفيلسوف الإيطالي "جورجيو أغامبن" Giorgio Agamben^(٢٤*) (١٩٤٢-٢٠٢٢) إلى أن هذه الممارسات تندرج ضمن منطقة الفراغ القانوني Legal Grey Area^(٢٥*) التي تنتجها "حالة الاستثناء" State of Exception. حيث تصبح الدولة نفسها فوق القانون، وتمارس القتل باسم الحفاظ على النظام. في تقاطع خطير بين السيادة والعنف المجرى^(٢٦).

مما سبق يمكن القول:

على الرغم من التمايزات المفاهيمية والوظيفية بين كل من الاغتيال السياسي والإرهاب والقتل المستهدف والتصفية الجسدية والإعدام خارج نطاق القضاء، إلا أنها جميعًا تشترك في بنية عنف واحدة تقوم على الإلغاء المتعمد للخصم بوصفه تهديدًا سياسيًا أو وجوديًا. فهذه الأفعال، رغم تنوع فاعليها ومبرراتها تنبع من نزعة لإقصاء الآخر عبر العنف، وتتقاطع عند نقطة محورية هي "القتل" كوسيلة لإعادة ترتيب موازين القوة أو إعادة ضبط النظام السياسي أو الاجتماعي، وفق إرادة منفذة للفعل.

فيستهدف الاغتيال السياسي الفرد بصفته حاملًا لمكانة أو مشروع سياسي، ويتعدى الإرهاب الإلغاء الجسدي، ليعمل على بث الرعب الجماعي وتقويض الشعور بالأمان من أجل تحقيق غايات أيديولوجية أو ثورية. أما القتل المستهدف فغالبًا ما يلبس ثوب الضرورة الأمنية، لكنه ينطوي على مخاطر التسييس والانزلاق نحو شرعة القتل المنهجي.

أما في حالة التصفية الجسدية يُلغى الفرد كخطر أمني دون اعتبار للشرعية أو المحاكمة، ويتم الفعل "القتل" خارج إطار القانون ما يجعله انتهاكًا مباشرًا لمبدأ سيادة القانون.

إن العامل المشترك بين هذه المفاهيم لا يقتصر على أداة القتل، بل يمتد إلى المنطق الرمزي الذي يحول القتل إلى خطاب سياسي، يُراد به فرض هيمنة، أو كسر إرادة، أو خلق صدمة نفسية تعيد تشكيل الفضاء العام وموازن القوة فيه.

^{٢٣}() Schabas, William A. (2002). The Abolition of the Death Penalty in International Law, 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, PP. 219-224.

^{٢٤}(*) فيلسوف إيطالي معاصر، عُرف بأعماله في الفلسفة السياسية، القانون، وعلم اللغة واللاهوت السياسي. ناقش كيف تتحول حالة الطوارئ إلى نموذج دائم للحكم، ناقش مفهوم الحياة العارية والسيادة، وقد استخدمت أفكاره في تحليل أحداث ما بعد ١١ سبتمبر والحروب بصفة عامة والأنظمة السلطوية.

^{٢٥}(**) مصطلح "منطقة الفراغ القانوني" تستخدم للإشارة إلى وضع أو حالة لا تكون فيها القوانين واضحة، أو لا تغطيها القوانين القائمة، أو تكون محل خلاف في تفسيرها، مما يجعل الممارسات التي تقع في هذه المنطقة غير محددة ما بين المباح والممنوع قانونيًا.

^{٢٦}() Agamben, Giorgio (2005). State of Exception Translated by: Kevin Attell, Chicago & London: University of Chicago Press, PP. 44-45.

ثانيًا: مفهوم الشرعية: المدلول اللغوي والفلسفي والقانون السياسي

The concept of legitimacy: linguistic, Philosophical, Legal and Political Dimensions.

في بنية كل نظام سياسي، يتقدم مفهوم "الشرعية" بوصفه الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين السلطة والمجتمع، ليس من حيث الهيمنة أو السيطرة، بل من حيث التبرير المعياري الذي يجعل الحكم مقبولا ومطاعا، ويقتضي تحليل مفهوم الشرعية، مقارنة شمولية تتجاوز المفهوم الإجرائي، لتتطال الأبعاد الفلسفية والسياسية والاجتماعية، ولذلك فإن الوقوف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية لهذا المفهوم يُعد مدخلا ضروريا لفهم دوره التأسيسي في بناء الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات والتوترات.

الشرعية لغة: تشتق الشرعية من الفعل شرع، ويقال في اللغة العربية: شرع في الأمر: أي بدأ فيه، وشرع له: أي سن وبين له ما يعمل به.

وورد في لسان العرب "الشرعة": الشريعة، وهي الطريقة المستقيمة في الدين؛ ويقال "شرع الله للناس شريعة" أي سن لهم طريقا ونهجا منيعا في الأحكام.

ومن ثم فالشرعية في الاستخدام اللغوي تفيد ما كان قائما على أصل صحيح ومشروع، وله أساس في العرف أو القانون أو الدين، أي أنها ترتبط بمشروعية التصرف أو الحكم من حيث مطابقتها كما هو معترف به وموثوق.^(٢٧)

الشرعية اصطلاحًا: ويقصد بها الصفة التي تمنح للسلطة أو النظام السياسي، حين يُنظر إليه بوصفه مشروعًا أو مقبولا من قبل المجتمع أو مطابقًا للقواعد القانونية والدستورية المعترف بها. وتشير في السياقات السياسية والقانونية إلى القبول العام بالسلطة الحاكمة، سواء استندت إلى القانون، أو إلى الإرادة الشعبية، أو إلى التقاليد السياسية الراسخة.^(٢٨)

أو هي الاعتراف الاجتماعي بمشروعية السيطرة السياسية على أساس تقليدي أو قانوني أو عقلائي.^(٢٩) وتعد الشرعية Legitimacy من المفاهيم المركزية في النظرية السياسية والقانونية، وتمثل حجر الزاوية في فهم طبيعة السلطة وحدودها.

فلسفيًا: تتمركز الشرعية حول السؤال المركزي "متى يكون الحكم أو استخدام السلطة مبررًا أخلاقيًا، وهي مسألة شغلت مفكري العقد الاجتماعي مثل هونر ولوك وروسو، مرورًا بهيجل وصولًا إلى المعاصرين مثل جون رولز وهابرماس، ويُطرح فيها التوتر الدائم بين السلطة والطاعة، والقانون والعدالة.^(٣٠)

قانونيًا: تعني الشرعية التزام السلطة أو الفعل السياسي بالقواعد الدستورية والقانونية المعتمدة، وكل ممارسة تخالف هذه القواعد تفقد شرعيتها القانونية، حتى وإن لاقت قبولًا شعبيًا، ولا تكتفي الشرعية بموافقة قانونية، بل تحتاج أيضًا إلى مبررات معيارية مقبولة من المحكومين، وأشكال من الاعتراف الطوعي بسلطة الحكم.^(٣١)

^{٢٧} () ابن منظور (١٩٩٣). مادة: شرع، ص ١٧٩-١٨٠.

^{٢٨} () Beetham, David (1991). The Legitimation of Power, London & New York: Palgrave, PP. 22-23.

^{٢٩} () Weber, Max (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology, Berkely & Los Angeles: University of California Press, P. 219.

^{٣٠} () Habermas, Jürgen (1996). Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, Translated by : William Rehg. Cambridge: MIT Press, P. 146.

^{٣١} () Cassese, Antonio (2005). International Law, 2nd ed. Oxford & New York: Oxford University Press, P. 56.

سياسيًا: تعني الشرعية القبول الجماعي أو الشعبي للسلطة السياسية سواء تأسيس ذلك عبر الانتخابات أو بالإجماع الوطني، أو يكسب الثقة الاجتماعية، ويعرفها علماء السياسة بأنها "الإيمان الجماعي بالحق في الإدارة والسيادة، لا الفعل بالقوة وحدها".^(٣٢)

إن الشرعية ليست مفهومًا جامدًا أو ثابتًا، بل هي بنية ديناميكية تكون في فضاء الممارسة السياسية، وتختبر وتعاد صياغتها عند المنعطفات التاريخية والأزمات، حيث تقاس بقدرتها على الصمود أمام التحديات لا بمجرد وجودها في النصوص.^(٣٣)

وفي لحظة الاغتيال السياسي، لا يكون الصراع مجرد مواجهة بين فاعل ومفعول به، بل يتجاوز ذلك ليغدو صدامًا حادًا بين شرعيتين متنازعتين: شرعية النظام الذي يجسده الهدف، وشرعية الجهة المنفذة التي ترى في الفعل تعبيرًا عن مقاومة أو مدخلًا للخلاص، أو تجديدًا لقيم مهدورة. وفي هذا السياق، يُعزّي الاغتيال بنية النظام أمام الرأي العام، ويفتح الباب على أسئلة وجودية مثل: هل كان القائد يستحق السلطة أصلًا، هل فقد مشروعيته الأخلاقية أو الشعبية؟، هل ظهرت في الأفق شرعية بديلة أكثر إقناعًا وجاذبية؟ هكذا يتحول مفهوم الشرعية من كونه إطارًا قانونيًا مجردًا، إلى كونه معنى سياسيًا وأيديولوجيًا يعاد إنتاجه في خضم الصدمة والعنف.

ثالثًا: الأصول الفلسفية والأخلاقية للاغتيال السياسي

The Philosophical and Ethical Foundation of Political Assassination

تناول الفكر اليوناني الاغتيال السياسي بوصفه فعلًا يقع في المنطقة الرمادية بين الفضيلة السياسية، والجريمة الأخلاقية. ومنذ اليونان برزت تساؤلات فلسفية حول شرعية استخدام العنف ضد الحاكم الطاغية. وهل يمكن اعتباره وسيلة لاستعادة العدالة أم خروجًا عن القانون والفضيلة؟.

ويعد حادث اغتيال هيباريخوس Hipparchus سنة ٥١٤ ق.م. على يد كل من هارموديوس Harmodios وأريستوجيتون Aristogeiton مثالًا مفصليًا في الذاكرة السياسية الأثينية. فعلى الرغم من أن دوافع القتل آنذاك أنطوت على أبعاد شخصية تتصل بالإهانة والرغبة في الانتقام، إلا أن الحدث اكتسب لاحقًا بُعدًا رمزيًا ذا طابع جماعي، حيث نظر إليه المجتمع الأثيني باعتباره نقطة انطلاق نحو الإطاحة بالطغيان واستعادة السيادة الشعبية. وقد خلد الفاعلين بتمائيل نصبت في ساحة الأغورا، تأكيدًا على هذا المعنى السياسي المتجاوز للفعل الفردي.^(٣٤)

لقد أقر القانون الأثيني القديم بوجود حالات يعد فيها القتل مبررًا Justifiable Homicide، ولا يُعامل كجريمة تستوجب العقاب، مادام الدافع يتصل بالمصلحة العامة أو الدفاع عن النفس. وتعد قوانين دراكو Draco's Laws في القرن السابع قبل الميلاد من أقدم النصوص التي كرست هذا المبدأ، إذا فرقت بين القتل العمد والقتل غير المقصود، معفية الأخير من العقوبة إذا ثبت أنه وقع في سياق دفاع مشروع عن النفس أو الغير، كما ظهر هذا التصور القانوني في إصلاحات صولون Solon التي نصت على أن من يقتل شخصًا يحاول اغتصاب السلطة، لا يحاسب جنائيًا، طالما أن الفعل نابع من نية حماية النظام العام Public Order، وليس من دافع شخصي^(٣٥). وقد تناول أفلاطون هذه الإشكالية في كتابه القوانين The Laws حيث ميز بوضوح بين القتل الطائش Reckless Killing والقتل العقابي أو الوقائي Punitive or Preventive Killing مشيرًا إلى أهمية النية والسياق السياسي في تحديد المسؤولية الأخلاقية والقانونية للفعل القاتل. يفهم "القتل الطائش" على أنه الفعل الذي يُرتكب تحت تأثير الغضب أو الدوافع الانتقامية الشخصية، أو نتيجة لانفلات عاطفي يقصي الاعتبارات

^{٣٢} Beetham, David (1991). Op. Cit., P. 23.

^{٣٣} Beetham, David (1991). Op. Cit., P. 23.

^{٣٤} Rhodes, P.J. (2005). Athenian Democracy, Oxford: Oxford University Press, PP. 112-117.

^{٣٥} MacDowell, D.M. (1978). The Law in Classical Athens, Ithaca, NY: Cornell University Press, PP. 95-98.

العقلانية والقانونية، وهو بذلك لا يستند إلى أي مبرر أخلاقي أو مصلحة عامة، بل يعد تهديدًا مباشرًا لمبدأ العدالة، وتقويضًا لأسس المدنية ويستوجب - في هذا الإطار - أشد صور الردع والعقاب.^(٣٦)

وفي المقابل، يُطرح "القتل العقابي أو الوقائي" بوصفه فعلًا موجّهًا ضد من يشكل خطرًا جسيمًا ومباشرًا على النظام السياسي أو القيم الأخلاقية للمجتمع، وقد يُمارسه الفرد أو الدولة ضمن شروط صارمة. وفي هذا السياق، ينظر إليه كوسيلة استباقية لدرء الفساد أو منع وقوع كارثة أشمل تمس الصالح العام، ومن ثم فهو لا يُعد انتهاكًا للعدالة، ولكن في الوقت نفسه يحذر من أن يكون هذا التبرير ذريعة تستخدم لتصفية الخصوم أو توسيع سلطة الحاكم.^(٣٧)

كما تناول أرسطو Aristotle في كتابه السياسة Politics مسألة الطغيان Tyranny بوصفه أخطر أشكال الحكم، لكونه يركز على تغليب المصلحة الشخصية للحاكم الفرد على حساب الخير العام. وقد بين أن الطاغية لا يسعى إلى حكم المواطنين، بل إلى إخضاعهم، وذلك من خلال تفكيك المؤسسات القائمة، وتهميش المعارضين، واعتماد وسائل غير شرعية لتعزيز سلطته، ويرى أرسطو أن هذا النمط من الحكم لا يهدد استقرار المدينة Polis فحسب، بل يقوض مبادئ العدالة والمشاركة. ومن ثم يُقر بإمكانية تدخل المواطنين في وقت مبكر لمواجهة هذا الانحراف، لا باعتباره عصيانًا، بل كدفاع مشروع عن النظام العام وحماية لأسس الحياة السياسية السليمة. ولا يعني هذا أن أرسطو كان يشجع على استخدام العنف، بل إنه كان يدعو إلى الحفاظ على النظام الدستوري Preservation of the Constitutional Order حيث تصبح الإحاطة بالحاكم الطامح إلى الطغيان دفاعًا عن العدالة ومؤسسات المدينة.^(٣٨)

ويعد اغتيال يوليوس قيصر Julius Caesar (١٠٠ ق.م - ٤٤ ق.م) أحد أبرز النماذج الكلاسيكية للاغتيال السياسي في التاريخ الروماني، وتجسيدًا لفكرة أن اغتيال الحاكم قد يكون واجبًا مدنيًا إذا ما تجاوز صلاحياته أو هدد مبدأ السيادة الشعبية، إلا أن هذا الفعل، على الرغم من طابعه الرمزي القومي، لم يُفض إلى تحقيق أهدافه الإصلاحية، إذ أدى إلى حروب أهلية طويلة انتهت بانحيار الجمهورية وصعود الإمبراطورية تحت حكم أوغسطس Augustus (٦٣ ق.م - ١٤ م) وقد دفع هذا المسار العديد من المفكرين، وفي مقدمتهم شيشرون Cicero (١٠٦ ق.م - ٤٣ ق.م) يترددون بين تبرير الاغتيال كوسيلة مقاومة مشروعة، وبين الحذر من أن يؤدي الفعل إلى نتائج عكسية تهدد استقرار الدولة.^(٣٩)

يجسد اغتيال يوليوس قيصر في روما مثالًا مبكرًا على التوتر النبوي بين الواجب الأخلاقي تجاه الشعب ومقتضيات الحفاظ على الشرعية المؤسسية فقد شكل هذا الحدث لحظة فارقة عكست صراعًا كلاسيكيًا بين شرعية ثورية Revolutionary legitimacy تبرر الفعل استنادًا إلى فكرة إنقاذ الجمهورية، وشرعية دستورية Constitutional legitimacy ترى في العنف تقويضًا لأسس الدولة وانتهاكًا لمبدأ سيادة القانون. وبهذا، لم يكن اغتيال قيصر مجرد نهاية لقائد، بل كشف عن إشكالية جوهرية تتكرر في التاريخ السياسي: هل يمكن أن تُبرر العنف باسم استعادة الشرعية؟

^{٣٦} () Plato (2004). The Laws, Translated by Trevord. Saunders. London: Penguinclassics, PP. 224-225.

^{٣٧} () Ibid, PP. 226-229.

^{٣٨} () Aristotle (2013). Politics. Translated by C.D.C. Reeve. Indianapolis: Hackett Publishing Company, PP. 145-149.

^{٣٩} (*) قتل يوليوس قيصر على يد مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ يتزعمهم بروتوس Brutus وكاسيوس Cassius. وقدر برر المنفذون فعلهم بأنه لم يكن جريمة قتل سياسية، بل تضحية بطولية في سبيل إنقاذ الجمهورية الرومانية من التحول إلى حكم استبدادي ملكي. حيث اعتبر قيصر في نظرهم طاغية في طور التكوين، وكانت إزالته بمثابة استعادة للنظام الجمهوري.

^{٤٠} () Syme, Ronald (2002). The Roman Revolution, Oxford: Oxford University Press, PP. 102-109.

كما عالج الفكر الشرقي ظاهرة الاغتيال السياسي من زوايا أخلاقية وعملية شديدة التعقيد، فلم ينظر إليه على أنه مجرد فعل عدائي أو جنائي، بل غالبًا ما أدرج ضمن رؤى شرعية أو رمزية ترتبط بمفاهيم العدل الإلهي Divine Justice، وحماية الجماعة Community Protection، وإسقاط الظلم باسم الحق.

ففي الفلسفة الفارسية، كما تظهر في ملحمة الشاهنامه للفردوسي^(٤١) ارتبط قتل الحاكم الظالم بفكرة التوازن الكوني Cosmic balance حيث يُعد التخلص من الملك الفاسد فعلًا بطوليًا يعيد الانسجام إلى الكون.

كذلك في الصين القديمة، خاصة في حقبة الممالك المتجاربة^(٤٢) (٤٧٥-٢٢١ ق.م) نجد أن فلاسفة مثل هان فاي تسي Han Feizi (منظر للشرعية القانونية) رأى أن اغتيال الحاكم المستبد يمكن أن يكون مصلحة عامة إذا لم يكن هناك طريق آخر لإنقاذ الدولة.

في العصور الوسطى، لم يكن الاغتيال السياسي مجرد وسيلة ضمن صراع القوى على السلطة، بل بدا موضوعًا للتأمل الفقهي والفلسفي في ضوء التوتر القائم بين العقيدة الدينية والمبادئ الأخلاقية والسياسية، فقد اندمجت في مناقشته مفاهيم الشرعية، والسيادة الإلهية، والعدالة الأخلاقية، مما أضفى عليه طابعًا ميتافيزيقيًا يتجاوز الإطار السياسي الضيق.

في المسيحية، شكلت الوصايا العشر – وعلى رأسها "لا تقتل"^(٤٣) أساسًا أخلاقيًا صارمًا يُحرم القتل مطلقًا ويقسّد الحياة البشرية باعتبارها هبة إلهية لا يجوز انتهاكها. ومع ذلك، شهد الفكر اللاهوتي المسيحي تأملات دقيقة بشأن مشروعية استخدام العنف ضد الحكام الطغاة – ففي كتابه المرجعي "الخلاصة اللاهوتية Summa Theologica" ميز القديس توما الأكويني Thomas Aquinas (١٢٢٥-١٢٧٤م) بين "الحاكم الجائر" الذي يسبب استعمار سلطته وبين الطاغية الذي يمثل تهديدًا جوهريًا لوحدة الجماعة السياسية والإيمانية. ورأى أن مقاومة الطاغية، بل وقتله، قد تعد فعلًا مشروعًا إذا ما تحققت ثلاثة شروط أساسية: أن يكون وجوده خطرًا حقيقيًا على المصلحة العامة، وألا يفضي التخلص منه إلى اضطراب أعظم أو فتنة أهلية، وأن يتم الفعل ضمن تفويض جماعي من الأمة أو ممثليها، لا عبر قرار فردي تحكمه الأهواء أو الرغبة في الانتقام.^(٤٤)

في الإسلام، يعد تحريم سفك الدماء بغير حق من الثوابت القطعية في الشريعة الإسلامية، فقد عظم الإسلام حق الإنسان في الحياة، وجعل الحفاظ على النفس من المقاصد العليا للشرع، وتنص الآية الشريفة: "... مَنْ قَتَلَ

^(٤١) تعد الشاهنامه Shahnameh أو كتاب الملوك واحدة من أعظم الملاحم الأدبية في التراث الفارسي، ألفها الشاعر أبو القاسم الفردوسي في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الميلادي، وهي قصيدة ملحمة ضخمة تضم أكثر من خمسين ألف بيت شعري باللغة الفارسية، وتهدف إلى تاريخ الملوك والأبطال الإيرانيين، وتعتبر بمثابة موسوعة قومية ودينية وأخلاقية. وتحتوي على نماذج سردية تعكس تصورًا فلسفيًا عميقًا حول مشروعية قتل الملك الظالم، كما في قصة الملك ضحاک Zahhak الذي يتسلط بالظلم والسحر ويُقتل في النهاية على يد فرويدون Fereydon، ليوصف هذا القتل انتصارًا للعدالة الإلهية والاجتماعية، انظر:

Ferdowsi, Abolqasem (2006). *Shahnameh: The Persian book of Kings*, Translated by Dick Davis, London: Penguin Classics, PP. 412-417. .

^(٤٢) من أكثر الفترات اضطرابًا وتحولًا في تاريخ الصين القديم. امتدت من (٤٧٥ إلى ٢٢١ ق.م) تميزت بانحيار النظام المركزي لسلالة ذو الشرقية Eastern Zhou Dynasty ودخول ما لا يقل عن سبع ممالك كبرى في صراع دموي طويل الأمد من أجل السيطرة على البلاد وهي تشين، تشاو، وي، هان، يان، تشي، وتشو، وتروي سجلات هذه الحقبة عددًا كبيرًا من حالات الاغتيال الموجه ضد ملوك ووزراء قادة عسكريين، مثل محاولة "جين كيه" الشهيرة لاغتيال ملك تشين عام ٢٢٧ ق.م، والتي رغم فشلها أصبحت رمزًا ثقافيًا للمقاومة الفردية في مواجهة الاستبداد، انظر:

Lewis, Mark Edward (2007). *The Early Chinese Empires: Qin and Han*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, PP. 27-35. .

^(٤٣) (*) سفر الخروج (٢٠: ١٣).

^(٤٤) Wingfield, Thomas C. (1998). *Taking Aim at Regime Elites: Assassination, Tyrannicide and the Clancy Doctrine*. Carlisle, PA: Army War College, Strategic Studies Institute, P. 296.

نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ... (*)^(٤٥) ويجمع الفقه الإسلامي على تحريم اغتيال الحاكم سواء كان مسلماً أو غير مسلم، ما لم يكن في حالة عدوان مباشر، أو يصدر بحقه حكم قضائي شرعي واضح، وقد أكد كبار علماء الأمة، كابن تيمية وابن القيم، على رفض الخروج أو القتل دون إذن شرعي جماعي يستند إلى مصلحة الأمة ويجنبها الفتنة. وقد شكل اغتيال الحاكم الجائز موضع جدل عميق بين الفقهاء والمتكلمين، حيث تراوحت المواقف بين إدانة قاطعة للفعل باعتباره عدواناً على النفس المحرمة، وبين من حاول تقييده بشروط "الخلع المشروع" في حال كان الحاكم ظالماً فاسداً وبلغ الضرر ذروته، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى فساد أعظم أو اضطراب في النظام العام. وظل النقاش حول اغتيال الحكام الجائزين محل جدل بين الفقهاء والمتكلمين في سياقات مختلفة تراوحت بين الإدانة القطعية للفعل باعتباره عدواناً على نفس، وبين تبريره ضمن ما يسمى الخروج المشروع على الحاكم الجائر.^(٤٦)

في الفكر السني، يشكل اغتيال الحاكم -وإن كان ظالماً- باباً خطيراً للفتنة، وخطراً داهماً على وحدة الجماعة الإسلامية واستقرارها السياسي والاجتماعي، فقد اجتمعت أغلب المدارس السنية على أن الصبر على جور السلطان، مهما بلغ، أهون من الانزلاق نحو الفوضى وسفك الدماء، انطلاقاً من قاعدة درء المفساد واعتبار وحدة الأمة مقصداً شرعياً لا يُفُط فيه. وفي المقابل تنبأت بعض الفرق الإسلامية كالإسماعيلية والزيدية ضمن التيار الشيعي موقفاً أكثر ثورية إزاء الظلم السياسي، فقد رأت هذه الفرق أن الخروج المسلح على الحاكم الجائر، بل وقتله عند الاقتضاء، يعد فعلاً شرعياً بل واجباً إذا توفرت القدرة والغلبة، لأنه يعيد الحق إلى نصابه ويدفع الظلم عن الجماعة. وقد سلك بعض الفقهاء مساراً وسطاً مثل الشاطبي وابن عاشور محتكمين إلى قاعدة: "درء المفساد مقدم على جلب المصالح"، فاعتبروا أن اغتيال الحاكم الظالم لا يُقبل شرعاً إلا إذا تحققت فيه المصلحة القطعية، وانتفتحت احتمالات الفتنة أو إلحاق ضرر أعظم بالأمة.^(٤٧)

ينصح من هذا الجدل أن الفكر الإسلامي لم يكن ذا موقف أحادي من الاغتيال السياسي، بل اتسم بالتأرجح بين تحريم مطلق يحذر من الفتنة، وتبرير مشروط يخضع لاعتبارات دقيقة من المصلحة الشرعية والمقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية.

وقد شهدت أوروبا خلال عصر النهضة سلسلة من الاغتيالات السياسية التي جرت في أوساط الأسر الحاكمة والدوائر الكنسية، وكان أبرزها حادثة اغتيال جوليانو دي ميديشي^(*)^(٤٨) في قلب مدينة فلورنسا الإيطالية. لم يكن الهدف من هذا الاغتيال مجرد تصفية جسدية لوريث أسرة حاكمة، بل كان محاولة لإعادة رسم الخريطة السياسية للمدينة، إذ رأى المتآمرون أن أسرة آل ميديشي قد اختطفت الجمهورية وحولتها إلى سلطة استبدادية،

^(٤٥) (*) سورة المائدة (الآية: ٣٢).

^(٤٦) (محمد عمارة (٢٠٠٤). الخلافة ونظام الحكم في الإسلام، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، ص ١٤٧-١٥٠.

^(٤٧) (محمد عمارة (٢٠٠٤). مرجع سابق، ص ١٥١-١٦٢.

^(٤٨) (*) كانت عائلة ميديشي تهيمن على الحياة السياسية والمالية في أوروبا وفلورنسا بصفة خاصة وقد سعت عائلة باتسي Pazzi وهي من الأسر الأرستقراطية التقليدية، إلى استعادة مكانتها المفقودة واعتبرت أن اغتيال الشقيقين ميديشي سيكون كفيلاً بإحداث فراغ سياسي يفيد التوازن في الحكم، إلا أن لورنيزو شقيق جوليانو نجى من الموت رغم إصابته، والجدير بالذكر أن مؤامرة القتل قد تمت أثناء القداس.

انظر: Hibbert, Christopher (1975). The House of Medici: Its Rise and Fall, New York: William Morrow & Co., PP ١٦٤-١٦٩.

وأن إزاحتها بات ضروريًا لاستعادة حرية فلورنسا واستقلالها السياسي. وبذلك يكون الاغتيال فعلًا ثوريًا ذا شرعية سياسية وليس مجرد جريمة.^(٤٩)

وقد تأثر ميكافيللي Nicola Machiavelli (١٤٦٩-١٥٢٧) بمثل هذه الأحداث، وهو ما انعكس على تصوره للسلطة والقيادة السياسية، حيث أشار ضمناً إلى أن القتل أو الإقصاء الحاد قد يصبح ضرورة للحفاظ على استقرار الدولة وأن الحاكم الذكي قد يلجأ لإزالة خصومة إن شكلوا تهديدًا جدًّا لبقاء النظام. ومع ذلك فإن ميكافيللي لم يبرر القتل كقاعدة عامة، بل اعتبره أداة استثنائية.

تستخدم عند الضرورة القصوى لتحقيق توازن السلطة. ووضع أسس فكرية لفهمه كأداة من أدوات الحكم. وقد طبق ذلك عمليًا عندما برر قتل رمولوس لأخيه رموس Romulus Murder of Renus (*^{٥٠}) على أنه كان فعلًا سياسيًا ضروريًا لتأسيس الدولة.^(٥١)

مع نشوء الدولة الحديثة، وتحديداً مع اجتهادات جان بودان Jean Bodin (١٥٣٠-١٥٩٦) في أواخر القرن السادس عشر حول مفهوم السيادة المطلقة، بدأ يتشكل تصور جديد لمشروعية استخدام العنف باسم المصلحة العليا للدولة. ففي هذا الإطار، لم يعد الاغتيال السياسي ينظر إليه كفعل فردي معزول أو انحراف عن القانون، بل غدا في بعض السياقات أداة تمارسها السلطة السيادية تحت ذرائع حماية النظام العام أو درء التهديدات الوجودية، وبذلك أدرج الاغتيال في قلب الجدال الفلسفي حول حدود السيادة، وشرعية العنف والتوتر القائم بين السيادة والتمرد Sovereignty & Rebellion، والغاية والوسيلة Ends & Means، والشرعية والاستثناء Legitimacy & Exception. مما مهد لنقاشات معمقة حول العلاقة بين السلطة والقتل السياسي في الفكر الحديث.^(٥٢)

كما برزت في الفكر المسيحي الإصلاحي مجموعة من الكتابات التي تهدف إلى تأصيل الشروط التي يمكن فيها تبرير الاغتيال السياسي، لا بوصفه جريمة عبثية، بل كفعل مقاومة مشروع في وجه السلطة الطاغية. وقد تلاقت رؤى مفكرين أمثال جون بونيت John Ponet (*^{٥٣}) (١٥١٤-١٥٥٤) من خلال عمله A Short Treatise of Politick Power وجوان دي مارينا Juan De Mariana (*^{٥٤}) (١٥٣٦-١٦٢٤) وألبيريكو جنتيلي Alberico Gentili (*^{٥٥}) (١٥٥٢-١٦٠٨) وهوجو غروشيوس Hugo Grotius (*^{٥٦}) (١٥٨٣-١٦٠٨).

^{٤٩}() Najemy, John M. (2006). A History of Florence 1200-1575, Oxford: Blackwell Publishing, PP. 389-390.

^{٥٠}() كُتب ميكافيللي: أن رومولوس اضطر إلى قتل أخيه رموس، وشريكه تيتوس تايتوس من أجل تأسيس مملكة موحدة. بمعنى أن القتل كان ضرورة لحماية المصلحة العامة وتحصين الدولة الناشئة. انظر:

Machiavelli, Niccolo (1996). Discourses on livy. Translated by: Harvey C. Mansfield and Nathan Tarcov, Book 1. Chicago: University of Chicago, PP. 25-27.

^{٥١}() Strauses, Leo (2014). Thoughts on Machiavelli. Chicago: University of Chicago Press, PP. 126-131.

^{٥٢}() Brincat, Shannon K. (2008). "Death to Tyrants: The Political Philosophy of Tyrannicide, Part 1. Journal of International Political Theory, Vol. 4, No. 2, P. 215.

^{٥٣}() كان جون بونيت أسقف وينشستر وأحد أبرز المفكرين البروتستانت في إنجلترا خلال القرن السادس عشر.

^{٥٤}() كان خوان دي مارينا كاهنًا ومؤرخًا أسبانيًا وعضو في حركة الموناركوماخ Monarchomachs التي دعت إلى مقاومة الطغاة.

^{٥٥}() البيريكو جنتيلي هو فقيه قانوني وفيلسوف سياسي إيطالي يعد من أوائل المؤسسين للقانون الدولي الحديث، وواحد من أبرز المفكرين في حقبة ما قبل السابع عشر في مجال العلاقات الدولية.

^{٥٦}() هوجو غريشيوس، فقيه قانوني، فيلسوف سياسي ولاهوتي هولندي، واحد المؤسسين الرئيسيين للقانون الدولي الحديث وركيزة أساسية في تقنين "القانون الطبيعي" الذي يسبق سلطة الملوك والدول.

١٦٤٥) وجون ميلتون John Milton^(٥٧****) (١٦٠٨-١٦٧٤)، على رفض الاستبداد السياسي الذي ينتهك القواعد الإلهية أو الطبيعية، معتبرين أن الحاكم الظالم يفقد شرعيته بمجرد تجاوزه للحدود الأخلاقية والشرعية المفروضة عليه.

فقد بونيت في عمله العقدي تصورًا نظريًا يبرر مقاومة الحاكم الجائر، بل ويجيز قتله في بعض الحالات، مؤكدًا على أن الحاكم الذي ينتهك القانون الإلهي ويظلم شعبه يفقد كل مشروعية أخلاقية وسياسية، ويصبح من حق الشعب مقاومته، بما في ذلك استخدام القوة القصوى^(٥٨). أما "جون دي مارينا" الذي تعد أطروحته الأكبر جرأة في الفكر الكاثوليكي، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ أجاز قتل الملك الطاغية سرًا إذا كان ظلمه بالغًا ومتماذبًا، بل وشرع استخدام الخداع والعذر في التنفيذ، باعتباره أن من يخرج من الحكام عن حدود القانون يصبح طاغية ويجوز لأي فرد من الرعية قتله دون الحاجة إلى تفويض جماعي أو قرار شرعي رسمي.^(٥٩)

كما رأى "جنتيلي" أن معيار التمييز بين القتل المشروع وغير المشروع يكمن في عنصر "الثقة المشروعة" التي يحملها الضحية تجاه الفاعل، وهو ما يجعله يرفض الاغتيال الذي يتم عبر الغدر أو السم، ويؤكد أن قتل القادة خارج ساحة المعركة يعد انتهاكًا لقوانين الحرب، ومع ذلك أقر بإمكانية تبرير قتل الحاكم المستبد إذا كان يشكل خطرًا وجوديًا مباشرًا على الجماعة السياسية، شريطة أن يكون ذلك الحل الوحيد المتبقي لحماية السلام العام وصيانة النظام.^(٦٠)

أما هوجو غروشيوس فقد فرق بوضوح بين نوعين من الطغاة وهما: الأول أولئك الذين انتزعوا السلطة دون شرعية، والثاني أولئك الذين تولوا الحكم شرعًا ثم أساءوا استخدامه، وقد أشار إلى أن الطغيان الذي ينتهك القانون الطبيعي ويهدد النظام السياسي يمكن مقاومته، لكنه لم يشجع على الاغتيال الفردي خارج إطار القانون أو كفعل شخصي. بل رأى أن استهداف قادة الطغيان في سياق حرب عادلة يمكن أن يكون مشروعًا بشرط احترام معايير الشرف، وعدم اللجوء إلى الغدر أو الخيانة، إذ إن مثل هذه الأفعال تُعد خرقًا لحرمة السيادة، حتى أثناء الحرب، وهو ما ينسجم مع رؤيته المبدئية في ضرورة احترام كل زعيم لسيادته القانونية.

لذلك أدان غروشيوس بوضوح إعلان المكافآت لقتل قادة الخصوم، معتبرًا أن ذلك تحريض لا أخلاقي على القتل خارج إطار القتل المشروع.^(٦١)

وقدّم ميلتون طرحًا أكثر ثورية، حيث جادل بأن الحاكم لا يعد مقدسًا بطبيعته، بل هو طرف في عقد اجتماعي، وإذا ما خان هذا العقد أو قاد شعبه إلى الاستبداد، فإن عزله، بل وحتى إعدامه يعد فعلًا مشروعًا من أجل الحفاظ على الكيان السياسي والأخلاقي للأمة. ومن ثم اعتبر ميلتون أن اغتيال الحاكم الظالم ليس فقط فعلًا شرعيًا، بل قد يكون واجبًا أخلاقيًا، وقد برر هذا المنطق إعدام الملك تشارلز الأول عام ١٦٤٩م باعتباره تعبيرًا عن سيادة الشعب ضد الاستبداد.^(٦٢)

مما سبق يتضح أن الفكر المسيحي الإصلاحية لم يتعامل مع الاغتيال السياسي كمسألة جنائية بحتة، بل كمفصل فلسفي وأخلاقي يعكس طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الشرعية السياسية، والعدالة الإلهية والطبيعية، فقد رأى هؤلاء المفكرين أن لحظة الاغتيال السياسي إمكانًا استثنائيًا لإعادة تعريف حدود السلطة وقيودها وتأكيدًا على أن السيادة لا تعني الإفلات من المحاسبة، بل تظل مرهونة بمدى التزام الحاكم بالقيم التي

^{٥٧} (****) جون ميلتون هو شاعر، وكاتب مفكر سياسي إنجليزي، ومن أبرز المدافعين عن مبدأ السيادة الشعبية في الفكر الغربي، عرف بدفاعه الفلسفي العميق عن الحق في مقاومته الحاكم الظالم.

^{٥٨} () Nederman, Cary J. (1988). A Duty to Kill: John of Salisbury's Theory of Tyrannicide, The Review of Politics, Vol. 50, No 3. Cambridge University Press, P. 365.

^{٥٩} () Ibid, P. 369.

^{٦٠} () Tuck, Richard (1999). The Rights of War and Peace: Political Thought and The International Order From Grotius to Kant, Oxford: Oxford University Press, P. 78.

^{٦١} () Nederman, Cary J. (1988). Op. Cit., PP. 382-384.

^{٦٢} () Tuck, Richard (1999). Op. Cit., P. 79.

تبرر وجوده في السلطة. وبدا بين من اعتبر القتل ضرورة مشروعة لمقاومة الطغيان، ومن شدد على وجوب احترام القانون والشرعية، تتجلى حقيقة محورية ألا وهي أن شرعية السلطة لا تصان بالقوة وحدها، بل تُختبر باستمرار أمام ميزان العدالة وحين يعجز النظام القائم عن توفير هذا التوازن، يصبح العنف السياسي هو البديل.

ثم برزت التيارات الليبرالية ذات الأساس التعاقدية، والتي تجلت في فكر جون لوك، لتبرر مبدأ المقاومة السياسية ضد السلطة الجائرة، في حال انتهاكها للحقوق الطبيعية والأساسية للأفراد، ويتجسد ذلك في مبدأ "حق الثورة" الذي اعتبره لوك حقاً مشروعاً حين تفشل السلطة في الحفاظ على العقد الاجتماعي. ورغم أن لوك لم يصرح بمفهوم "الاغتيال السياسي" صراحة شأنه في ذلك شأن جان چاك روسو، إلا أن منطق نظرية العقد الاجتماعي الذي قدمه يفتح المجال نظرياً لاحتمال اللجوء إلى هذا الخيار، لاسيما في حال استحالة الإصلاح السلمي بوسائل أخرى.^(٦٣)

وفي المقابل، قدم كل من هيجل وماكس فيبر مقاربات أكثر تحفظاً، تقوم على مركزية الدولة باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة احتكار العنف المشروع. إذ يرى هيجل أن الدولة تمثل تجلياً للعقل الأخلاقي المطلق، وأن العنف لا يجوز ممارسته إلا من خلالها وضمن إطار القانون والمؤسسات الشرعية، وبالتالي، فإن أي ممارسة فردية للعنف، بما في ذلك الاغتيال السياسي تُعد خروجاً عن مبدأ الدولة القانونية وتهديداً مباشراً لبنيتها الأخلاقية والسياسية. وقد شدد ماكس فيبر على أن الدولة الحديثة هي الكيان الوحيد الذي يحتكر استخدام العنف المشروع ضمن حدود القانون، ومن هذا المنطلق، فإن أي شكل من أشكال العنف السياسي الذي يمارس خارج هذا الإطار المؤسسي - وإن بدا في ظاهره مبرراً أخلاقياً أو مدفوعاً بغايات ثورية - يعد فعلاً غير مشروع يُقوض ركائز النظام السياسي ويهدد استقراره المؤسسي.^(٦٤)

^{٦٣}() Brincat, Shannon K. (2008). Op. Cit., P. 217.

^{٦٤}() Ibid, P. 233.

المبحث الثاني

أيديولوجية الاغتيال السياسي في الفكر المعاصر

The Ideology of Political Assassination in Contemporary Thought

في قلب كل فعل سياسي عنيف يكمن تصور راسخ عن العالم، عن العدالة، عن التغيير، عن العدو، ومن هنا فإن الاغتيال السياسي لا يعد مجرد أداة مادية لإزاحة شخصية نافذة من المشهد العام، بل يكون في كثير من الأحيان تجسيد صارخ لأيديولوجيا تسعى لإعادة تشكيل الواقع السياسي كلية. ويصبح أداة لإعادة تعريف الشرعية، وتفكيك النظام القائم، وفرض تصور بديل عن السلطة والمجتمع والقيم الحاكمة.

لقد شهد التاريخ الحديث نماذج عديدة لاغتيالات، لم تكن ناتجة عن دوافع فردية أو عاطفية، بل انبثقت من عقائد سياسية أو دينية أو قومية منظمة، تصور الخصم السياسي كخطر وجودي أو عائق بنيوي، ويوصف القتل بأنه تطهيراً تاريخياً أو عدالة ثورية أو استجابة إلهية. وكلها تبريرات تضي على العنف صفة تتجاوز الجريمة إلى المجال المعنوي والقيمي.

من هنا، فإن الاغتيال السياسي لا يمكن تحليله خارج إطاره الأيديولوجي إذ يمثل في كثير من الحالات "بياناً سياسياً مادياً" موجهاً لا إلى الضحية فحسب، بل إلى الجمهور العام، وإلى بنية النظام، وإلى التاريخ ذاته، إنه إعلان صريح لإعادة توزيع قسري لمعاني الطاعة والمقاومة والسيادة، كما يكشف عن تحول خطير في وسائل التعبير السياسي.

أولاً- الاغتيال السياسي كأيديولوجيا من خلال العنف والسيادة والاستثناء

Political Assassination as an Ideology Through The Lenses of Violence, Sovereignty and the State of Exception

يمثل القرن العشرين مرحلة تحول في مفهوم الاغتيال السياسي، نتيجة التغيرات التي شهدتها البنية السياسية الدولية، وظهور حركات التحرر القومي National Liberation Movement، وصعود الدساتير الحديثة Modern Constitutions حيث تزايدت الاغتيالات السياسية الموجهة ضد رموز الاستعمار والأنظمة العميلة، وقد شهد القرن العشرين في الوقت نفسه، صعود الأيديولوجيات الشمولية Totalitarian Ideologies مثل الفاشية والنازية والشيوعية، فظهرت حالات استخدام الاغتيال كأداة لتصفية الخصوم السياسيين في الداخل والخارج، مثال: اغتيال تروتسكي عام ١٩٤٠ في المكسيك بتدبير من النظام الستاليني، والذي اعتبر نموذجاً لاستخدام الاغتيال السياسي كأداة دولة للحفاظ على السلطة، ومن هذا المنطلق، لم يعد ينظر إلى الاغتيال كأداة فردية أو مؤامرة داخلية بل أصبح مرتبطاً بصراعات أيديولوجية عابرة للحدود.

كما تطور القانون الدولي والاتفاقات الدولية، حيث أدانت اتفاقيات جنيف وميثاق الأمم المتحدة أي عمليات قتل تستهدف الرؤساء أو السياسيين خارج إطار النزاعات المسلحة المشروعة.

ومن ثم أصبح الفكر السياسي يميل إلى اعتبار الاغتيال السياسي فعلاً غير شرعي لأنه يتعارض مع مبدأ سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان. كما أدت العولمة إلى انتقال الاغتيال السياسي من حيز الفعل المحلي إلى العمليات العابرة للحدود، فأصبح بالإمكان تنفيذ عمليات في أي مكان في العالم، وبدعم من الشبكات الاستخباراتية العالمية، كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات الاغتيال عبر الطائرات المسييرة وتحديد الهدف بدقة غير مسبوقة. جعلت هذه التحولات الاغتيال السياسي أكثر بيروقراطية وتنظيماً، مما يثير مخاوف أخلاقية حول من يقرر ومن يُحاسب في ظل انعدام الشفافية.

وقد عبر الفكر الفلسفي عن كل مرحلة من خلال تحليل المفاهيم السياسية المرتبطة بالاغتيال السياسي مثل العنف Violence والسيادة Sovereignty والشرعية Legitimacy والاستثناء Exception وقدم كل من هنا أرنت Hannah Arendt (١٩٠٦-١٩٧٥) وكارل شميت Karl Schmitt (١٨٨٨-١٩٨٥) وجورجيو أغامبن Giorgio Agamben (١٩٤٢-٢٠٢٢) تصورات فلسفية متباينة لكنها تكمل بعضها البعض في تحليل العلاقة بين

العنف والسلطة وتفسر التساؤل الوجودي عن ما إذا كان الاغتيال السياسي أداة مشروعة أم فعلاً يتجاوز حدود السياسة والشرعية؟

(١) حنا أرنت (*٦٥): العنف والشرعية

قدمت أرنت تحليلًا بالغ الدقة للعلاقة بين السلطة والعنف والمسئولية الأخلاقية، بما يفتح المجال لطرح تساؤلات مركزية حول ما إذا كان من الممكن تبرير الاغتيال السياسي انطلاقًا من معيار أخلاقي، وما الشروط التي تحول به إلى فعل مشروع أخلاقيًا أو إلى جريمة مرفوضة. لقد رأت أرنت أن الشر لا يصدر دائمًا عن نوايا خبيثة، بل قد ينبثق من غياب القدرة على التفكير، وهو ما أسمته "تفاهة الشر" Banality of Evil، ففي قراءتها لمحاكمة أدولف إيكمان، قدمت تصورًا لصورة الجلاد البيروقراطي، الذي ينفذ أوامر الإبادة الجماعية Genocide لا بدافع الكراهية أو القناعة، بل من منطلق الطاعة العمياء للسلطة والامتثال للنظام الإداري غير الإنساني. ومن هذا المنطلق، فإن أي اغتيال سياسي ينفذ دون مساءلة فكرية أو استنادًا إلى مراجعة مبدئية ونقدًا أخلاقي، لا يغدو كونه مساهمة في إنتاج تفاهة جديدة للشر، تجعل من القتل وظيفة روتينية لا فعلاً وجوديًا واعيًا.^(٦٦)

وقد ميزت أرنت بين فعل الاغتيال الصادر عن امتثال سلطوي أو انتماء أيديولوجي مغلق، وبين ذلك الصادر من قرار أخلاقي ذاتي يهدف إلى إيقاف مسار تدميري لا يمكن رده بوسائل أخرى، فالأول فعل لا أخلاقي، بينما الثاني قد يفهم في سياق "فعل مقاومة اضطراري"، كما شددت أرنت على أن العنف ليس امتدادًا للقوة، ولا يؤسس للشرعية، بل هو أداة مؤقتة تظهر حين تنهار السلطة. وبالتالي لا يمكن للعنف -في رأيها- أن يكون وسيلة لبناء عالم أفضل، وإنما فقط وسيلة لعزل الخطر مؤقتًا. وبناء على هذا التصور، فإن الاغتيال السياسي لا يمكن تبريره أخلاقيًا إلا إذا كان الخيار الأخير في وجه طغيان لا يمكن رده بغير العنف، ولم يكن الغرض منه تعزيز سلطة أو تنفيذ عقيدة، بل حماية كيان إنساني مهدد.^(٦٧)

من ناحية أخرى، سلطت أرنت الضوء على أثر الأنظمة الشمولية على الفرد مبينة كيف تقوم تلك الأنظمة بسحق الفرد وتجريده من مسؤوليته الأخلاقية وذلك من خلال تطبيع العنف وتحويله إلى أداة بيروقراطية محايدة، وفي هذا السياق يصبح الاغتيال السياسي وسيلة لتفكيك نظام شمولي يعجز الشعب عن مقاومته سلميًا أو قانونيًا، غير أن هذا الفعل لا يكسب شرعيته الأخلاقية إلا إذا كانت غايته تحررية لا انتقامية، نابعة من وعي أخلاقي عميق وقرارًا فرديًا واستعدادًا لتحمل تبعات الفعل لا مجرد تصفية حسابات شخصية أو أيديولوجية.^(٦٨)

مما سبق يمكن القول أن ما دفع أرنت إلى تلميحها بهذا التوجه هو إدراكها لطبيعة الأنظمة الشمولية التي لا تكتفي باستخدام العنف، بل تؤسس له نظريًا باعتباره وسيلة جوهرية في إعادة إنتاج سلطتها. إذ يمارس الإرهاب والتصفية السياسية فيها كآليات منهجية للحفاظ على البقاء والسيطرة، وعليه لا تقدم أرنت تبريرًا مباشرًا للاغتيال السياسي، لكنها تفتح إمكانية تأطيره ضمن الفعل الأخلاقي الفردي المشروط الذي لا يهدف إلى تأسيس سلطة جديدة عبر العنف، بل إلى كسر احتكار الشر وتحرير لقضاء السياسي من الاستبداد.

^{٦٥} (*) حنا أرنت: نشأت في ألمانيا، ودرست الفلسفة على يد مارتن هايدجر وكارل ياسبرز، وبسبب أصولها اليهودية اضطرت الهجرة إلى فرنسا عام ١٩٣٣ بعد صعود النازية والهولوكوست، ثم هاجرت إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤١ وأصبحت من أبرز مفكري القرن العشرين.

^{٦٦} () Arendt, Hannah (1963). *Eichman in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil*. London: Penguin Classics PP. 118-124.

^{٦٧} () Arendt, Hannah (1970). Op. Cit., PP. 52-55.

^{٦٨} () Arendt, Hannah (1951). *The Origins of Totalitarianism*. New York: Harcourt, Brace & Company, P. Ch. 13.

ومن ثم يصبح الاغتيال ليس فعلاً مشروعاً بذاته، وإنما فعلاً استثنائياً مشروطاً، لا يفهم إلا في غياب كل البدائل السلمية، وفي حال اقترن بوضوح الغاية التحريرية وتحقيق المسؤولية الأخلاقية الشخصية، واستعادة الأفق السياسي المفتوح.

(٢) كارل شميت^(٦٩*) السيادة والاستثناء

يرى "شميت" أن السياسة تتأسس على ثنائية وجودية جوهرية تقوم على التمييز بين الصديق والعدو، باعتباره الأساس الذي تنبثق منه القرارات السيادية، ويقدم مفهومي "السيادة" و"حالة الاستثناء" كمرتكزين لتبرير ممارسات عنيفة، وفي مقدمتها الاغتيال السياسي، بوصفه أداة حاسمة في لحظات التهديد الوجودي^(٧٠). فـ "حالة الاستثناء" تشير في تحليله، إلى تلك اللحظة التي تتعطل فيها القوانين والمؤسسات الدستورية نتيجة أزمة وجودية، كالحروب، أو التمردات، أو الانهيارات السياسية، ما يفرض على الدولة اتخاذ تدابير استثنائية خارج الأطر القانونية المعتادة. وهنا يتجلى دور السيادة، حيث يُمنح الحاكم، أو السلطة العليا، الحق في اتخاذ قرارات تتجاوز القيود القانونية من أجل صون كيان الدولة وضمان بقائها. فالدولة، عند شميت لا تحمي بالقانون في لحظات الخطر، بل قد يقتضي حماية الدولة ذاتها تعليق القانون مؤقتاً، ما يجعل من العنف السياسي – بما فيه الاغتيال السياسي- أداة شرعية في مواجهة "العدو المطلق" الذي يهدد النظام والوجود معاً^(٧١).

ويرى أن من يملك قرار إعلان حالة الاستثناء هو بالضرورة من يمتلك السيادة الفعلية، إذ يحق له تعليق القانون وتجاوزه باسم "إنقاذ الدولة" وهذا ما يجعل الدولة أو ممثلها السيادي، في موقع يتيح له استخدام أدوات عنيفة – من بينها الاغتيال السياسي – دون الوقوع في خرق ظاهر للقانون، لأن القانون نفسه قد تم تعليقه. فالسيادة، وفقاً لشميت، لا تختزل في وظيفة قانونية إجرائية، بل تتجلى في "القرار الاستثنائي" الذي يُتخذ خارج الحدود المعتادة للنظام القانوني، ويكشف بذلك عن جوهر الدولة العميقة^(٧٢).

وهكذا تُظهر "حالة الاستثناء" أن القانون لا يستند إلى نفسه، بل إلى قرار سيادي يعلو عليه، وهو ما يبين أن النظام القانوني، في لحظات الأزمات، يستمد شرعيته من خارج ذاته، وبهذا المعنى، فإن ممارسة العنف – بما فيه الاغتيال السياسي- تصبح جزءاً من أدوات السلطة السيادية، متى ما اعتبرت ضرورية لحماية النظام السياسي القائم لاسيما في مواجهة "العدو المطلق" الذي يفقد كل حصانة قانونية بمجرد تصنيفه كتهديد وجودي للدولة. إن استخدام العنف بما فيه من إجراءات استثنائية مثل الاعتقال أو الإعدام السياسي، يمكن أن يبرر إذا كان صادرًا عن السلطة السيادية في لحظة استثناء تهدد كيان الدولة، وهنا يلتقي مفهوم السيادة مع الاغتيال السياسي باعتباره قراراً سيادياً لا يخضع للقوانين العادية، بل يندرج ضمن منطق البقاء والضرورة السياسية^(٧٣).

مما سبق يمكن القول أن شميت نجح في تقديم تفسير لممارسات الدولة في لحظات الأزمات لكن ربطه مشروعية الفعل السياسي -حتى لو كان اغتيالاً- بإرادة سيادية تتجاوز القانون، يفتح الباب أمام تبرير استخدام العنف دون مساءلة مما يؤدي بدوره إلى الاستبداد، وبدلاً من أن تكون الدولة خاضعة لسلطة القانون، تصبح هي مصدر القانون ومتجاوزة له في آن واحد، مما يهدد المبادئ الدستورية، ويقوض منطق دولة الحق.

^{٦٩} (*) كارل شميت. فيلسوف سياسي، قانوني، دستوري، ومنظر بارز في الفكر السياسي والقانوني الأوروبي في القرن العشرين، ربط بين النظرية القانونية والسياسية.

^{٧٠} () Schmitt, Carl (2007). The Concept of The Political, Translated with an Introduction by: George Schwab, Expanded Edition. Chicago: University of Chicago Press, P. 26.

^{٧١} () Schmitt, Carl (2005). Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty. Translated by: George Schwab. Chicago: University of Chicago Press, P. 15.

^{٧٢} () Schmitt, Carl (2007). Op. Cit., P. 27.

^{٧٣} () Schmitt, Carl (2005). Op. Cit., P. 18 .

كما أن اختزال السياسة في ثنائية الصديق والعدو، يخلق نوع من الاحتقان السياسي الدائم حيث يصبح الخصم السياسي عدوًا وجوديًا، ويحق ويبرر التخلص منه وهذا يتعارض مع روح الديمقراطية التي تقوم على التعددية والشرعية القانونية.

ومن ثم فإن رؤية شميت رغم عمقها التحليلي فإنها تُقضي إلى معضلة فلسفية بين الشرعية والاستبداد.

(٣) جورجيو أغامبين^(٧٤*) من السيادة إلى الحياة العارية

يستلهم جورجيو أغامبين أفكار كارل شميت حول السيادة وحالة الاستثناء لكنه يتجاوزها نحو قراءة أكثر راديكالية، إذ يرى أن حالة الاستثناء لم تعد ظرفًا طارئًا كما تصورها شميت، بل تحولت إلى نمط حكم دائم في الأنظمة الحديثة. حيث تعلق القوانين باسم حماية الأمن القومي أو النظام العام، فيتم تجاوز الحدود القانونية تحت ذرائع استثنائية، ما يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة خارج نطاق المساءلة.^(٧٥)

ويؤسس أغامبين لمفهوم "الحياة العارية" Barelife^(٧٦*) من خلال إعادة إحياء مصطلح "هوموساكر" Homo Sacer^(٧٧*) من القانون الروماني، وهو الفرد الذي يمكن قتله دون أن يُعد قتله جريمة، لأنه مستثنى من الحماية القانونية والسياسية، فالإنسان في هذا السياق لا يُقتل لأنه مذنب، بل لأنه تم إخراجهم من نظام الحقوق وتحويله إلى مجرد "جسد يمكن تصفيته" دون محاسبة.^(٧٨)

في هذا الإطار، يعد الاغتيال السياسي الحديث – ولاسيما عبر عمليات القتل خارج القضاء Extrajudicial Killings – تظهراً مباشراً لحالة الاستثناء، حيث تتجاوز الدولة مؤسساتها القضائية لتستهدف الأفراد باسم "الضرورة السيادية" Sovereign Necessity. وهو ما بات متكررًا في السياسات العالمية بعد أحداث ١١ سبتمبر، عبر قوانين مكافحة الإرهاب والتجريد من الجنسية، والمراقبة الشاملة، ويحذر "أغامبين" من أن تطبيع الاستثناء يعني إفراغ الديمقراطية من محتواها. إذ تختزل السيادة في القرار التنفيذي، ويُهْمش دور القانون والمؤسسات التشريعية والقضائية، فيتحول المواطن إلى "حياة عارية" مهددة دومًا بالاستثناء.^(٧٩)

^(٧٤*) جورجيو أغامبين هو فيلسوف ومفكر سياسي إيطالي معاصر، يمتاز بتحليله العميق لمفاهيم السيادة Sovereignty وحالة الاستثناء State of Exception والسياسة الحيوية Biopolitics، تأثر بفوكو Foucault في تحليل كيفية تعامل الدولة مع حياة الأفراد، لكنه ذهب أبعد من ذلك، حيث يرى أن السياسة الحديثة أصبحت تدار عبر التحكم في الحياة البيولوجية، لا من خلال العقد فقط.

^(٧٥) Agamben, Giorgio (2005). State of Exception Translated by Kevin Attell. Chicago: University of Chicago Press, P. 31-33.

^(٧٦*) الحياة العارية: هي حالة يجرد فيها الإنسان من كل صفة سياسية أو قانونية فيبقى مجرد جسد بيولوجي يمكن إخضاعه، ومراقبته، أو إبادته باسم الضرورة السيادية. ويعتبر أن هذا النموذج بلغ ذروته في السياسات الأمنية بعد ١١ سبتمبر.

^(٧٧*) "هوموساكر" مصطلح لاتيني قديم يعني حرفيًا "الإنسان المقدس" ولكن في السياق القانوني الروماني القديم كانت تعني الإنسان الذي أصبح خارج القانون وللمعنى القانوني لهذه الكلمة ثلاث دلالات، الأول: هو الشخص الذي يدان بجرائم خطيرة لدرجة أن المجتمع يخرج من الحماية القانونية، والثاني: يمكن لأي شخص قتله دون أن يعتبر قاتلاً أو يعاقب على فعله، ولكن في الوقت نفسه لا يسمح بالتضحية به في الطقوس الدينية، الثالث: هو شخص خارج كل نظام قانوني أو ديني، مجرد جسد قابل للقتل Killable Body انظر:

Hong, Bonnie (2009). "Antigone's Two Laws: Greek Tragedy and The Politics of Humanism". Political Theory, Vol. 37, No. 1: 5-32. Do 1:10.1177/0090541708326623.

^(٧٨) Agamben, Giorgio (2005). Op. Cit., P. 34-37.

^(٧٩) Ibid, PP. 37-40.

مما سبق يتجلى الجدل بين "أرنت" و"شميت" و"أغامبين" حول الاغتيال السياسي بحيث لا يمكن فهمه إلا ضمن ثلاثية ألا وهي، العنف والشرعية والسيادة. فهو عند أرنت دليل على فشل السياسة، وعند شميت قرار سيادي لحماية النظام، بينما يراه أغابين دليلاً على انزلاق الدولة المعاصرة نحو حالة استثناء دائمة.

ويعكس هذا الاختلاف الفكري العلاقة بين العنف والدولة في الدولة الحديثة.

ولقد شكلت التكنولوجيا الرقمية Digital Technology والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence تحولاً جذرياً في مفهوم الاغتيال السياسي، حيث انتقل من كونه فعلاً يدوياً، أو مؤامرة فردية إلى أداة مؤسسية ذات بعد عالمي يستخدم الطائرات المسييرة Drones والتعرف البيومتري Biometric Recognition، والتحليل التنبؤي Predictive Analysis جعل عمليات الاغتيال أكثر دقة، لكنها في الوقت نفسه أثارت إشكالات أخلاقية وسيادية عميقة.

ثانياً: البعد الأيديولوجي للاغتيال السياسي من استهداف الأفراد إلى التفكيك الرمزي

The Ideological Dimension of Political Assassination from Targeting Individuals to Dismantling Symbols

لا يختزل الاغتيال السياسي كونه تصفيه جسدية لشخص بعينه، بل غالباً ما ينطوي على بُعد أيديولوجي عميق فيتجاوز الفعل ذاته نحو البنية الرمزية والسياسية التي يمثلها الهدف، فغالباً ما تحول الأيديولوجيا القادة والزعماء إلى رموز حاملة لمعاني تتجاوز حضورهم الشخص ليصبح اغتيالهم ضرباً موجهاً إلى المنظومة الفكرية بأكملها، لا إلى الجسد وحده. في هذا السياق، لا يُستخدم الاغتيال فقط كأداة لإسكات الخصم، بل كفعل رمزي يعيد إنتاج القوة والمعنى داخل الفعل السياسي ذاته.^(٨٠)

وقد أشار ميشيل فوكو Michel Foucault (١٩٢٦-١٩٨٤) في تحليله للعنف السياسي إلى أن ممارسة القتل لا تقوم فقط بوظيفة الإقصاء الجسدي، بل قد تتحول إلى وسيلة لإنتاج المعنى، بل وإعادة توجيه الخطاب السياسي. فالأيديولوجيا، بوصفها نظاماً للمعنى^(٨١)، غالباً ما توظف الاغتيال لتأكيد سرديات ثورية أو لتبرير الضرورة التاريخية والمصلحة الوطنية، كما حدث في اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام ١٩٩٥، حيث برر اليمين المتطرف الفعل بوصفه "خيانة وطنية" ليضفي عليه طابعاً أيديولوجياً دفاعياً.

من جهة أخرى، قد ينتج الاغتيال ذاته حالة ثورية، عندما يتحول الضحية إلى رمز يجسد معاناة أو تطلعات جماعية. فعند اغتيال المهاتما غاندي عام ١٩٤٨م لم ينظر إليه كزعيم فقط، بل صار في الوعي الجماعي رمزاً خالداً للمقاومة السلمية واللاعنف، ما يضفي على الفعل المعاكس له دلالات ثورية عكسية تكرر التمثيل الرمزي للضحية.^(٨٢)

أما في الأنظمة الشمولية، فيمكن توظيف الاغتيال داخلياً بوصفه أداة للتطهير الأيديولوجي، كما فعل ستالين خلال "التطهير الكبير" حين تخلص من خصومة في الحزب الشيوعي تحت ذرائع "الخيانة الأيديولوجية" ليقدم ذلك ضمن خطاب يدعي الحفاظ على "نقاء الثورة" ومبادئ الاشتراكية.^(٨٣)

^(٨٠) Arendt, Hannah (1970). Op. Cit., P. 36.

^(٨١) Foucault, M. (1975). Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Translated by: Alan Sheridan, New York: Pantheon Books, P. 29.

^(٨٢) Nussbaum, Martha C. (2007). Frontiers of Justice: Disability, Nationality, Species Membership, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, P. 151.

^(٨٣) Service, Robert (2004). Stalin: A Biography, London & Basingstoke: Macmillan, PP. 313-318.

ثالثاً: الدور الأيديولوجي لوسائل الإعلام: من التبرير إلى شرعته العنف

The Ideological Role of the Media: From Justification to The Legitimation of Violence

تلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً في صياغة المعنى السياسي لحوادث العنف، وخصوصاً الاغتيال السياسي، إذ لا تكتفي بتغطية الحدث، بل تسهم في إعادة تأويله ضمن أطر أيديولوجية معينة. فمن خلال انتقاء الصور، وتكرار الرسائل، والاستعانة بالمحللين، توجيه السرديات، تصبح التغطية الإعلامية أداة فعالة في إما نزع الشرعية عن الفعل أو بإضفاء مشروعية رمزية عليه. وحين يتعلق الأمر بالاغتيال السياسي، قد تتورط بعض الأوساط الإعلامية في تأويل الحدث ليقدم خطاباً أيديولوجياً محدداً سواء لدعم المقاومة، أو لتبرير الاستبداد، أو إعادة إنتاج الدولة^(٨٤) وذلك بعدة طرق منها:

(١) التحكم في المحتوى Narrative Control

إذا أرادت سلطة ما تبرير اغتيال سياسي، فإن الإعلام الرسمي غالباً ما يركز على تصوير الضحية كخطر على الأمن القومي، أو على أنه عميل خارجي، أو مخرب للتماسك الوطني، وفي المقابل تقدم الجهة المنفذة سواء كانت دولة أو حركة أو جماعة بوصفها فاعلاً شرعياً يحمي القيم والمصلحة العامة.

من خلال اختيار كلمات وعبارات تحدد الإطار الذي يتلقى به الجمهور الحدث فيرسخ رؤية أيديولوجية معينة للشرعية أو الخيانة أو البطولة.

(٢) التهيئة النفسية للرأي العام Psychological Conditioning of Public Opinion

وذلك من خلال التكرار الممنهج للخطاب التحريضي ضد شخصية أو جهة معينة، تعمل وسائل الإعلام على خلق حالة من التقبل الجماهيري لأي عنف قادم ضدها، حيث تصور الخصم على أنه خارج عن الإنسانية، فهي بمثابة استراتيجية إعلامية تهدف إلى احتواء ردود الفعل الجماهيرية أو تقليل الغضب الشعبي، لمنع الفوضى والسيطرة على المزاج العام بما يخدم استقرار النظام.

(٣) التلاعب الإعلامي بعد الاغتيال Post-Assassination Spin

حيث تبدأ وسائل الإعلام - بعد وقوع الاغتيال - الداعمة للعملية، بإعادة تفسير الحدث من خلال التركيز على نتائج إيجابية مزعومة، وأيضاً إخفاء الأدلة على عدم الشرعية أو عدم التناسب أو تحميل الضحية مسؤولية مصيرة من خلال خطاب "اللعب بالنار" أو التورط في التآمر.

(٤) التضليل والتوجيه الخاطئ Disinformation and Misdirection

يقصد بالتضليل: نشر معلومات خاطئة أو مغلوطة عمدًا لإرباك الجمهور أو تشويه الحقيقة، مثل اتهام طرف برئ أو تضخيم تهديد مزعوم. أما التوجيه الخاطئ فيعني تحويل انتباه الرأي العام عن جوهر الحدث إلى قضايا جانبية... والهدف من ذلك هو تشتيت الإدراك الجماعي ومنع التفكير النقدي الحر.^(٨٥)

يتضح مما سبق أن العنف الأيديولوجي لا يفهم فقط باعتباره فعلاً قهرياً بل كإطار رمزي يعيد تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الذاتي والآخر، بين الشرعية والمقاومة، وبهذا يصبح أداة معرفية لفهم صراعات الشرعية والسيادة والتحرر.

^{٨٤}() Hoffman, Bruce, and A Ware, Jacob (2022), "The Accelerating Threat of the Political Assassination" War on the Rocks, Washington, D.C.: War on the Rocks, PP. 6-9.

^{٨٥}() Herman, Edward S., and Chomsky, Noam (1988). Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media New York: Pantheon Books, P. 27-33.

ويمثل الاغتيال السياسي تجسيداً حياً لتفاعل الأيديولوجيا والعنف، كفعل منظم يرتكز على معتقدات سياسية متجذرة ومحددة.

المبحث الثالث

منطق الاغتيال السياسي بين الحرب العادلة والثورة والقانون الدولي

The Logic of Political Assassination between Just War, Revolution, and international Law

يثير الاغتيال السياسي تساؤلات أخلاقية وقانونية حول الحق في إنهاء شخصية سياسية لتحقيق غايات، أي ما كانت هذه الغايات، ويتضاعف الجدل عندما يستخدم الاغتيال كأداة في الحرب أو الثورة، أو يقدم بصفته حلاً استثنائياً لمواجهة تهديدات خطيرة، ولا يمكن فصل الجدل حول مشروعية هذا الفعل عن نظرية الحرب العادلة، والسياقات التاريخية والسياسية التي ظهرت فيها. ومن هنا يتولد التساؤل التالي:

هل يمكن أن تبرير الاغتيال السياسي في ضوء معايير الحرب العادلة، ومنطق الثورة وحالة الحرب والسلم، دون أن يهدد ذلك الشرعية السياسية والقانونية؟

أولاً : الاغتيال السياسي في إطار نظرية الحرب العادلة

تُعني نظرية الحرب العادلة بتحديد الغايات والوسائل التي يمكن أن تُضفي على الحرب صفة القبول الأخلاقي. لذا تسعى إلى التمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة أخلاقياً، مع التأكيد على أن المشروعية لا تقتصر على هوية الهدف، بل تشمل كذلك الطريقة التي يتم بها استهدافه إذ تفرض النظرية جملة من القيود الأخلاقية على وسائل القتل، حتى في حال تحقيق مشروعية الهدف، وذلك استناداً إلى مبدأ التناسب والخطر المحتمل الذي يشكله هذا الهدف على السلم أو الأمن العام.

وقد طور كل من القديس أوغسطين St. Augustine (٣٥٤-٤٣٠م) ثم توما الأكويني Thomas Aquinas (١٢٢٥-١٢٧٤م) هذا المفهوم ليصبح إطاراً فلسفياً يميز بين الحروب المشروعة والتي لا تعتبر عدوانية أو ظالمة. وفي العصر الحديث أعاد مايكل والزر Michael Walzer (١٩٣٥-٢٠٢٠م) بلورة النظرية عبر دمج المعايير الأخلاقية مع القانون الدولي.^(٨٦)

مبادئ العدالة في اللجوء إلى الحرب Jus ad Bellum Principle

ويقصد بها الإطار الأخلاقي الذي يُحدد الشروط التي يجب توافرها قبل الدخول في أي حرب كي تعد شرعية من الناحية الأخلاقية والقانونية، وتهدف إلى تقليص إمكانية اللجوء العشوائي أو المصلحي إلى القوة العسكرية، من خلال وضع معايير حازمة تميز بين الحرب المشروعة أو غير المشروعة.

ومن هذه المعايير:

١- السلطة الشرعية Legitimate Authority

فيجب أن يصدر قرار الحرب عن جهة تتمتع بشرعية سياسية وسيادة معترف بها، مثل الدولة أو هيئة دولية كالأمم المتحدة. وذلك لضمان أن استخدام القوة لا يتم من قبل جهات غير رسمية أو جماعات أو ميليشيات.

^{٨٦}() Knoepfler, Stephen (2010). Op. Cit., P. 460.

ويهدف هذا المبدأ إلى منع الفوضى، وضبط العنف المسلح ضمن إطار القانون الدولي، والحفاظ على النظام القانوني العالمي القائم على احترام السيادة والمؤسسات الشرعية.^(٨٧)

٢- السبب العادل Just Cause

يعد هذا الشرط الأكثر محورية، ويقتضي أن تكون الحرب ردًا على عدوان مسلح، أو استعادة لحق مغتصب، أو حماية لمدنيين من إبادة جماعية، ويتوافق هذا مع مبدأ الدفاع المشروع في القانون الدولي.

ويعارض "جيف مكماهون" Jeff McMahon^(٨٨) (١٩٥٤-٢٠٢٢) هذا المفهوم التقليدي، ويرى أنه لا يمكن تبرير الحرب ضد جهة تمارس عدوانًا إلا إذا كان الطرف المدافع نفسه غير متورط في الظلم... ويمثل هذا المبدأ أيضًا إشكالية لتداخله مع مسألة "الحرب الوقائية" ضد التهديدات المحتملة والتي قد تؤدي إلى انتهاك مبدأ السببية العادلة (كما حدث في غزو العراق عام ٢٠٠٣).^(٨٩)

٣- النية الصحيحة Right Intention

يشترط هذا المبدأ أن تكون الغاية من الحرب تحقيق العدالة والسلام، لا الانتقام أو الغزو أو الاستغلال، بمعنى أن السبب العادل وحده لا يكفي، وإنما لابد من نية مخصصة في إنقاذ العدالة.

وفي الحقيقة أن تقييم "النية" من الناحية العملية يظل مسألة معقدة، بسبب صعوبة التحقق من دوافع الدول ومدى توافقها مع نتائج أفعالها.^(٩٠)

٤- التناسب Proportional

يشير هذا الشرط إلى ضرورة ألا تتجاوز الأضرار الناتجة عن الحرب الفوائد المرجوة منها، وحتى وإن كانت الحرب أو العملية العسكرية تستند إلى سبب عادل، فإنها تصبح غير مبررة أخلاقيًا. إذا كانت الأضرار المتوقعة -خصوصًا على المدنيين- غير متناسبة مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

مثال: عندما قررت الولايات المتحدة استخدام القنابل النووية على هيروشيما وناجازاكي عام ١٩٤٥، تم تبرير ذلك بإنهاء الحرب بسرعة وإنقاذ الكثير من أرواح الجنود، ومع ذلك فإن هذا القرار هو محل جدل حتى اليوم، حول مدى تناسب التدمير الهائل والضحايا المدنيين من الهدف العسكري المتمثل في إجبار اليابان على الاستسلام، ما يضعه موضع خلاف أخلاقي، نظرًا للأضرار الهائلة التي لحقت بالمدنيين مقارنة بالمكاسب العسكرية.^(٩١)

^{٨٧}(O) Rodin, David (2002). War and Self-Defense, Oxford: Clarendon Press, PP. 102-109.

^{٨٨}(*) أمريكي - إنجليزي أستاذ فلسفة الأخلاق في جامعة أوكسفورد .

^{٨٩}(O) MacMahon, Jeff (2009). Killing in War, Oxford: Oxford University Press, PP. 27.

^{٩٠}(O) Walzer, Michael (1977). Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, New York: Basic Books, P. 108.

^{٩١}(O) Rodin David (2002). Op. Cit., P. 143.

٥- الملاذ الأخير Last Resort

يشترط هذا المبدأ ألا يلجأ إلى الحرب إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية الممكنة، مثل التفاوض، الوساطة، الضغط الدبلوماسي، أو حتى فرض العقوبات، ويعتبر هذا الشرط من أكثر المبادئ ارتباطاً بالقانون الدولي، ويتطلب توافر التزام حقيقي ببذل الجهد الدبلوماسي.^(٩٢)

لاشك أن الإبقاء على جدوى هذه المبادئ يتطلب تفعيل آليات مراقبة قانونية وأخلاقية حقيقية، حيث إن تعقيدات الواقع الدولي وغموض النوايا السيئة، وتعدد الفاعلية في النزاعات يجعل هذه المبادئ معرضة دائماً للتلاعب أو التجاوز، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر.

ثانياً- الفاعل الشرعي في الاغتيال السياسي

The Legitimate Actor in Political Assassination

ويقصد به الجهة أو الكيان الذي يمتلك السلطة القانونية والسياسية والأخلاقية لاتخاذ قرار الإقصاء القسري لشخصية سياسية، غير أن هذا المفهوم مثير للجدل، لأنه يقع في تقاطع السيادة Sovereignty مع الأخلاق Ethics والقانون الدولي International Law.

١- الدولة كفاعل شرعي The State as a Legitimate Actor

وفقاً للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المتمتع بالشرعية لاحتكار العنف المشروع، وهو ما أكدته ماكس فيبر في تعريفه الشهير للدولة بأنها "الجهة التي تحتكر ممارسة العنف المشروع داخل حدود معينة"^(٩٣). وبناء على ذلك فإن تنفيذ اغتيال سياسي يجب أن يكون ناتجاً عن قرار سياسي رسمي. بشرط أن يكون متوافقاً مع القوانين الدولية أو الدساتير القومية، ولا يخالف اتفاقيات مثل اتفاقية جنيف أو ميثاق الأمم المتحدة.

فالدولة في لحظة التهديد الوجودي، قد تبرر اغتيال شخصية سياسية معادية على أساس أن السيادة تعني القرار النهائي في حالة الاستثناء.^(٩٤)

لكن: ماذا لو كانت الدولة نفسها هي المرتكبة للفظائع، فهو يحق لها أن تحكم على نفسها؟ إذا ما حدث ذلك يصبح مفهوم "الفاعل الشرعي" في الاغتيال السياسي أكثر تعقيداً وإشكالية، لأن السيادة - التي تعطي الدولة الحق الحصري في استخدام القوة - تتحول إلى أداة للظلم بدل الحماية، فلاشك أن القرار السيادي يفقد معناه الأخلاقي في الدولة الفاشلة^(*) أو الاستبدادية.^(٩٦)

^{٩٢} Walzer, Micael (1977). Op. Cit., PP. 129-131.

^{٩٣} Weber, Max. (1965). Politics as a vaction. Translated by: H.H. Gerth & C. Waright Mills, New York: Oxford University Press. P. 77..

^{٩٤} Walzer, Michael (2015). Op. Cit., P. 196.

^{٩٥} (*) الدولة الفاشلة Faidl State هي دولة تفقد قدرتها على أداء وظائفها السيادية والسياسية والإدارية، مما يؤدي إلى انهيار مؤسسات الحكم وفقدان الشرعية، وعدم القدرة على حماية مواطنيها أو فرض القانون.

٢- الحركات الثورية والمقاومة : شرعية بديلة

Revolutionary Movements and Resistance: An Alternative Legitimacy

عندما تفقد الدولة شرعيتها السياسية أو الأخلاقية نتيجة الاستبدادية أو الاحتلال أو الإبادة المنظمة، تنشأ الحركات الثورية والمقاومة بوصفها فاعلاً شرعياً بديلاً، يمارس حقه في مواجهة النظام القائم، هذه الشرعية البديلة تتبع من إرادة الشعب أو الدفاع عن الوجود الوطني، وتستند إلى فكرة أن الدولة الظالمة أو المحتلة لم تعد ممثلاً حقيقياً للمجتمع.

وقد تقوم هذه الحركات بعمليات اغتيال سياسي ضد رموز السلطة أو الاحتلال باعتباره أداة تحريرية وليست إجرامية، شريطة أن تكون موجهة ضد أهداف سياسية أو عسكرية وليس مدنيين. قد تتطلب مواجهة الاستعمار تفكيك رموز الهيمنة حتى لو عبر اغتيال شخصيات استعمارية، باعتبار ذلك خطوة نحو التحرر وبناء هوية وطنية جديدة.^(٩٧)

وفي هذا السياق يبرز التساؤل التالي: من الذي يحدد شرعية الحركات الثورية؟

وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك الذي يعطي الشعب حق الثورة على الحاكم الذي ينتهك حقوقه الطبيعية. فالشرعية تتبع من دعم شعبي واسع، عندما ينظر الشعب إلى الحركة الثورية باعتبارها الممثل الحقيقي لمطالبه بعد فقدان الدولة لشرعيتها، لكن في الوقت نفسه لا يعترف بالحركات الثورية كفاعل شرعي في المجتمع الدولي إلا إذا توافقت أفعالها مع القانون الدولي الإنساني خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.^(٩٨)

٣- الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية

Armed Group and Terrorist Organizations

غالبًا ما تعمل هذه الجماعات والتنظيمات خارج إطار الدولة والقانون الدولي، ومع أن بعض الجماعات المسلحة تعتبر اغتيال الشخصيات السياسية جزءاً من المقاومة أو التحرر الوطني إلا أن الشرعية هنا تعتمد على الأهداف والأساليب فإذا كان الهدف هو تحرير شعب مضطهد، وتلتزم الوسائل بالقانون الإنساني حيث تستهدف العسكريين وتتجنب المدنيين، يمكن أن ينظر إلى هذه الأفعال على أنها مشروعة أخلاقياً وضمن نطاق الحق في تقرير المصير.

انظر: Rotberg, Robert I. (2004). When States Fail: Causes and Consequences, Princeton: Princeton University Press, P. ٥٠.

^{٩٦} Ibid, P. 197.

^{٩٧} (O) Fanon, Frantz (1963). The Wretched of the Earth, New York: Grove Press, P. 79.

^{٩٨} (O) Walzer, Michael (1977). Op. Cit., P. 151.

وفي المقابل، تلجأ بعض التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم "داعش" إلى تنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات سياسية أو مدنية دون تمييز أو مراعاة للضوابط الأخلاقية أو القانونية، وتقوم بتبرير هذه الأفعال من خلال خطاب أيديولوجي راديكالي، غير أن المجتمع الدولي يصنف هذه العمليات ضمن جرائم الإرهاب، بالنظر إلى انتهاكها الصريح لمبادئ العدالة الدولية، وعدم التزامها بمعايير التمييز والتناسب، مما يجردها من أي شرعية سياسية أو قانونية.^(٩٩)

مما سبق يمكن القول أن الفارق الأساسي بين المقاومة والإرهاب يكمن في الشرعية الأخلاقية والسياسية للأهداف، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتصبح المقاومة المسلحة مشروعة إذا كانت تستهدف سلطة ظالمة أو قوة محتلة، لكن الإرهاب يفقد أي شرعية بسبب استهداف الأبرياء كوسيلة ضغط.

٤- الفاعل فوق الدولي Supranational Actor

يقصد بالفاعل فوق الدولي الكيانات التي تتجاوز سلطة الدولة القومية وتمارس تأثيراً مباشراً في الشؤون السياسية والأمنية، بما في ذلك الاغتيال السياسي سواء عبر التخطيط أو الإشراف أو التبرير القانوني. وأصبح هذا المفهوم أكثر وضوحاً مع تطور القانون الدولي، والمنظمات الأمنية متعددة الأطراف والتحالفات العسكرية التي تتخذ قرارات تتجاوز إرادة الدولة الواحدة.

مثال ذلك: بعض التحالفات العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي NATO قد تقرر تنفيذ عمليات "قتل مستهدف" ضد شخصيات سياسية أو عسكرية تصنف كتهديد للأمن العالمي، كما حدث في عمليات ملاحقة القاعدة بعد أحداث سبتمبر، كما أن مجلس الأمن الدولي قد يمنح شرعية ضمنية لبعض العمليات الخاصة، وإن كانت مسألة اغتيال الشخصيات السياسية تظل مثيرة للجدل إلا أن منح هذه الجهات صلاحية تحديد أهداف للاغتيال السياسي قد يقوض مفهوم السيادة التقليدية، ويجعل الاغتيال أداة تستخدم بلا مساءلة ديمقراطية أو قانونية حيث إن القرار الحصري باستخدام القوة لم يعد في يد الدولة وحدها، بل أصبح موزعاً بين كيانات تتجاوز الحدود الوطنية.^(١٠٠)

تبقى مسألة "الفاعل الشرعي" في سياق الاغتيال السياسي موضع جدل فلسفي وقانوني معقد، إذ تتأرجح بين من يحصرها في الدولة بوصفها صاحبة السيادة واحتكار العنف المشروع، ومن يوسعها لتشمل حركات المقاومة الشرعية، والمنظمات الدولية، وحتى الجماعات الثورية. غير أن العامل الحاسم في هذا التقييم لا يكمن فقط في هوية الفاعل، بل في معايير المشروع الإنسانية، أي الالتزام الصارم بالقانون الدولي ومبدأ التناسب والنية السياسية المعلنة والإطار القانوني الذي يبرر الفعل. إن شرعية الفاعل في هذا السياق مسألة نسبية، تحددها المرجعيات الفلسفية والسياسية والأخلاقية، التي ينطلق منها التقييم. فبين نظرة الدولة التي ترى نفسها حامية للشرعية، والجماهير الثائرة التي تعتبر الفعل ضرورة تاريخية، والمنظمات الدولية التي تزن كل فعل وفقاً للمعايير الحقوقية، تظهر كل عملية اغتيال سياسي سؤالاً مطروحاً حول من يحق له امتلاك زمام الحياة والموت باسم السياسة.

^{٩٩}() Finkelstein, Claire, et al. (2012). Targeted Killings: Law and Morality in an Asymmetrical World. Oxford: Oxford University Press, P. 180.

^{١٠٠}() Altman, Andrew, and Wellman, Christopher H. (2009). A liberal Theory of International Justice, New York: Oxford University Press, P. XXV, 256.

ثالثاً- الاغتيال السياسي بين زمن السلم وزمن الحرب

Political Assassination Times of Peace and War

يختلف الحكم على الاغتيال السياسي باختلاف السياق الذي يُمارس فيه إذ تتغير معايير الشرعية القانونية والأخلاقية بين زمن السلم وزمن الحرب.

١- الاغتيال في زمن السلم

وفقاً لمنظور القانون الدولي: "يتمتع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتسجم مع مقاصد الأمم المتحدة، وبناء على ذلك فإن الاغتيال في زمن السلم هو بمثابة قتل غير مشروع، وهو محظور بموجب القانون الدولي حتى في حال عدم وجود أمر تنفيذي يمنعه صراحة.^(١٠١)

٢- الاغتيال في زمن الحرب

في الحروب، قد يعتبر استهداف القادة العسكريين أو السياسيين جزءاً من العمليات العسكرية المشروعة، شريطة أن تكون الأهداف العسكرية واضحة وأن يراعى مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

ويرى مايكل والزر Micheal Walzer أن استهداف القادة السياسيين أثناء الحرب يحتاج إلى تبرير أخلاقي صارم، إذ لا يعد مشروعاً إلا إذا كان يهدف إلى منع الحرب أو تقليل الخسائر البشرية.

ومع ذلك يُعد قتل القادة السياسيين غير المشاركين مباشرة في الأعمال العسكرية اغتيالاً سياسياً غير مشروع حتى في زمن الحرب.^(١٠٢)

وقد كتب وليام هـ. باركس William H. Parks^(١٠٣) مذكرة قانونية شهيرة عام ١٩٨٩م تناول فيها مصطلح "الاغتيال" من منظور القانون الدولي العرفي، وقانون الحرب وقد وضح في هذه المذكرة التي أصبحت وثيقة ومرجعاً أساسياً في القانون العسكري الأمريكي التمييز الحاسم بين الاغتيال زمن السلم الذي يصنف كإعدام خارج نطاق القضاء وغالباً يتضمن عنصر التخفي والخداع في التنفيذ.

والاغتيال في زمن الحرب ليصبح القتل هنا جزءاً من العمليات العسكرية المشروعة، وليس اغتيالاً سياسياً بمعناه القانوني، حيث يُسمح باستهداف المقاتلين الشرعيين وشخصيات عسكرية واضحة، حتى وإن حدث ذلك فجأة أو باستخدام الخداع، شرط أن يستوفي مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

وينص المرسوم التنفيذي الأمريكي ١٢٣٣٣ على خطر المشاركة في أي اغتيال إلا إذا كان شكلت الضحية تهديداً وشيكاً ومباشراً للأمن القومي مثل رؤساء المنظمات الإرهابية المسلحة، أو المخططين لهجمات وشيكة والقادة العسكريين أو أفراد القوات المسلحة للعدو المشاركين مباشرة في الأعمال القتالية.^(١٠٤)

^{١٠١} Walzer, Michael (1977) Op. Cti., P. 142.

^{١٠٢} Ibid, P. 150.

^{١٠٣} (*) خبير أمريكي بارز في القانون الدولي الإنساني. اشتهر بأعماله ومقالاته في مجال قوانين الحرب، وقد شغل منصب المستشار القانوني العام في وزارة الدفاع الأمريكية وكان من كبار الخبراء في مكتب المستشار القانوني لقانون الحرب.

^{١٠٤} Park, William Hays (1989). "Memorandum of Law: Executive Order 12333 and Assassination" The Army Lawyer, Washington, D.C.: Head Quarters, Department of Army, PP. 8-13.

٣- منطق الاغتيال السياسي Logic of Political Assassination

يشير منطق الاغتيال السياسي إلى الإطار الذهني والاستراتيجي الذي يبرر استهداف شخصية سياسية أو قائد مؤثر، سواء من قبل دولة، أو حركة ثورية، أو فاعل غير تقليدي. وغالبًا ما يُبنى هذا المنطق على قناعة بأن إزالة شخص بعينه يمكن أن يغير مسار الأحداث أو يؤدي إلى إضعاف النظام السياسي المستهدف، أو حتى منع وقوع كارثة أكبر.

إن المنطق الكامن من وراء الاغتيالات السياسية يختلف عن المنطق الذي يحكم مظاهر العنف السياسي الأخرى، الأمر الذي يجعل من الضروري فهم العوامل الخاصة التي قد تشجع أو تدفع الأفراد أو الجماعات التي تبني هذا النمط من العنف أو الإحجام عنه، كما تختلف هذه العوامل تبعًا لنوع الاغتيال، إذ تلعب خصائص الشخصية المستهدفة دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة العملية وأهدافها.^(١٠٥)

أ – الظروف التي تبرر الاغتيال السياسي: استراتيجية الاغتيال

لما كانت مشروعية الاغتيال مرتبطة بهوية المستهدف، فإن الحاجة تقتضي تحديد الشروط التي يمكن فيها اللجوء إلى هذا الفعل، فحجب قبل تنفيذ أي عملية اغتيال توفر أدلة قوية تؤكد بدرجة عالية من اليقين أن الشخص المستهدف مسئول بصورة مباشرة عن ارتكاب جرائم واسعة النطاق ضد الإنسانية، وأنه قادر على تنفيذ تهديداته، بحيث يؤدي التخلص من القائد السياسي أو الشخص المستهدف إلى إنهاء الفظائع الجارية أو الحيلولة دون اندلاع سياسات إبادة جديدة، وأن تكون نتائج الاغتيال أقل ضررًا على المدنيين مقارنة بالتدخل العسكري التقليدي، وأن يكون الاغتيال ملاذًا أخيرًا يسبقه فشل سبل الوسائل السلمية، كذلك أن يوفر قدر معقول من الثقة في أن الاغتيال هو الشر الأقل.

ولكي يكون الاغتيال أداة لحماية السلام ومنع العنف، وليس وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية، لا بد من إنشاء هيئة دولية مختصة تابعة للأمم المتحدة تكون مخولة بإصدار وتنفيذ قرارات الاغتيال في الظروف الاستثنائية. أما على المستوى الداخلي، فإن السلطة الشرعية لاغتيال قائد متورط في جرائم ضد الإنسانية تعود إلى الشعب المتضرر ذاته.^(١٠٦)

لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو:

لماذا يلجأ البعض (سواء أفراد أو دولة) إلى الاغتيال بدلًا من اعتماد وسائل أخرى سواء كانت سلمية أو عنيفة.

ويمكن الإجابة على ذلك السؤال بعدة احتمالات:

^{١٠٥} Walzer, Micheal (1977). Op. Cit., P. 146.

^{١٠٦} Van Hull, Heather, (2016). "When to Hire a Hitman: A Theoretical Fram work for Just Assassination. E-International Relations. ISSN 2053-8626, P. 4.

أ - الاعتقاد بأن الاغتيال هو أسرع وأكثر الوسائل الفعالة لتحقيق التغيير المنشود مقارنة بالخيارات الأخرى المتاحة.

ب- غياب البدائل الواقعية، فقد يرى الجناة أن أساليب النضال السياسي التقليدية غير مجدية لأسباب تنظيمية ولوجستية، مما يدفعهم لاعتماد القتل السياسي كخيار اضطراري.

ج- شخصنة المسؤولية السياسية، حيث يُحمل الفاعل السياسي المستهدف مسؤولية مباشرة عن الفشل في تحقيق التغيير، فيتصور أن تصفيته ضرورية لفتح الطريق أمام تنفيذ أجندته، ويكون الاغتيال هنا بمثابة فعل انتقامي أو إشارة تحذيرية.^(١٠٧)

رابعاً: حظر الاغتيال السياسي في القانون الدولي: من الشرعية الإنسانية إلى القواعد المقيدة لاستخدام القوة

The Prohibition of Political Assassination in International Law: From Humanitarian Legitimacy to the Norms Restricting the Use of Force

يُعد موضوع الاغتيال السياسي أحد أهم تحديات القانون الدولي الحديث، حيث يواجه تداخلاً خطيراً بين الحق في الحياة، وسيادة الدولة من جهة وبين مبررات الأمن والضرورات العسكرية من جهة أخرى.

فهو محظوراً في القانون الدولي العام Public International Law^(١٠٨*) من حيث المبدأ، إذ ينظر إليه كخرق واضح لمبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الفرد في الحياة، كما نصت عليه المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، التي تؤكد على أن الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته تعسفاً. كما يرد هذا الحق في أبرز المواثيق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، ويُعد شرطاً أساسياً لممارسة أي حق آخر. وقد اجتمعت الصكوك القانونية الدولية على حظر أي حرمان تعسفي من الحياة، بما في ذلك استخدام القوة المميتة خارج نطاق الضرورة القصوى، لاسيما في أوقات السلم، حيث يُعد ذلك انتهاكاً صريحاً لمبدأ حماية الحياة الإنسانية.^(١٠٩)

ويمتد ضمان الحق في الحياة إلى أوقات النزاعات المسلحة من خلال قواعد القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law والذي يوفر حماية قانونية إضافية ضد القتل التعسفي.

ففي حين يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان أي حرمان تعسفي بين الحياة في جميع الظروف، فإن القانون الدولي الإنساني، الذي يطبق حصراً أثناء النزاعات المسلحة، يفرض قيوداً محدودة وأكثر صرامة على استهداف الأشخاص. فقد نصت المادة (٢٣ب) من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ صراحة على حظر قتل أو جرح العدو بالخيانة أو الغدر، كما أقر البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين باعتباره من القواعد العرفية الأساسية.

^{١٠٧} Perliger, Arie (2015). Op. Cit., P. 18.

^{١٠٨*} لا يُولى القانون الدولي اهتماماً كبيراً لحالات القتل ذات الدوافع الخاصة التي يرتكبها أفراد لصفاتهم الشخصية ضد آخرون من الأفراد، إذ تعالج مثل هذه السلوكيات بحسب القوانين الوطنية للدول التي وقعت فيها الجريمة أو وفق قوانين الدول التي يحمل الجناة أو الضحايا جنسيتها.

^{١٠٩} Henckaert, Jean-Marie, and Doswald-Beck, Louise (2005). Customary International Humanitarian Law, Vol. 1: Rules, Cambridge: Cambridge University Press, PP. 221-223.

وبناء على ذلك، يعد اغتيال الشخصيات السياسية أو المدنية ممن لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية انتهاكًا صارخًا لقواعد الحرب، حتى في سياق النزاع المسلح. فلا يعترف بأي شرعية قانونية أو إنسانية لقتل أشخاص خارج نطاق الضرورة العسكرية أو دون مشاركتهم الفعلية في القتال، مما يُرسخ الطابع غير المشروع للاغتيال السياسي تحت مظلة القانون الدولي سواء في زمن السلم أو الحرب.^(١١٠)

(١) تطور حظر الاغتيال والخيانة في القانون الدولي من مدونة "ليبر" إلى إعلان "بروكسيل"

The Evolution of the Prohibition of Assassination and Treachery in International Law: From the "Liber" Code to the "Brussels" Declaration

تجسد الأصل العرفي للقاعدة القانونية الدولية التي تحظر الاغتيال في القسم التاسع من مدونة ليبر ١٨٦٣ Liber Code والتي تعد من أبرز التقنيات الوطنية التي ساهمت في تشكيل التاريخ القانوني الدولي لقوانين الحرب، رغم أنها لم تكن ملزمة قانونيًا على المستوى الدولي، كونها صدرت كأمر عسكري من قبل الرئيس "إبراهام لينكولن" Ibraham Lincoln (١٨٠٩-١٨٦٥) لتنظيم سلوك الجنود الأمريكيين خلال الحرب الأهلية وبعدها، إلا أن قيمتها القانونية والرمزية تجلت منذ لحظة إصدارها حيث اعتبرت أول تقنين شامل وموثوق لقوانين وأعراف الحرب، وقد نصت بشكل صريح وصارم على تجريم الاغتيال، وعلى الرغم من اعترافها بشرعية بعض أشكال الخداع العسكري، إلا أنها ميزت بين الحيل المشروعة والخيانة أو الغدر مؤكدة أن القانون العام للحرب يجيز إنزال عقوبة الإعدام على من يمارسون الإيذاء بأساليب سرية أو خائنة لما تمثله من تهديد خفي يتعذر الرد عليه. وبعد سنوات قليلة، عقد مؤتمر بروكسيل لعام ١٨٧٤ بمشاركة ١٥ دولة أوروبية ليسعى إلى تقنين دولي موسع، فأكد من جديد على حظر استخدام السموم والأسلحة المسمومة، وحرّم قتل الخصوم بالخيانة، كما أدان التلاعب برموز السيادة كالرايات العسكرية أو أعلام الهدنة لما تحمله من مساس بالشرف القتالي، وتقويض الثقة الدولية.^(١١١)

ثم جاء مؤتمر لاهاي الأول عام ١٨٩٩، ثم لاهاي الثاني عام ١٩٠٧ ليعززوا هذا الخطر ضمن قواعد أكثر إلزامًا في القانون الدولي الإنساني، فقد نصت المادة ٢٣ ب من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ على أنه "يحظر قتل أو جرح فرد من العدو، سواء من القوات المسلحة أو المدنيين عن طريق الغدر" ويعتبر هذا النص تأكيدًا صريحًا على عدم مشروعية الاغتيال السياسي الذي ينفذ بوسائل غير مشروعة، مثل التمويه في زي مدني، أو التسميم، أو استخدام وسائل خادعة لا تتفق مع قواعد الشرف العسكري.^(١١٢)

يتضح مما سبق أن التطور من مدونة ليبر إلى إعلان بروكسيل هو بمثابة تحول من قواعد سلوك عسكري وطنية (محلية) إلى مبادئ قانونية دولية، عكست بداية نشأة القانون الدولي الإنساني، الذي يسعى لضبط استخدام القوة، وتحريم أساليب القتل الغادرة، أو الاغتيال الانتقائي حتى في زمن النزاعات المسلحة.

^(١١٠) Gervasoni, Luca (2016). Assassination Targeted Killing in Times of Armed Conflict "A Clash of Theory and Practice" Doctoral Thesis, Milano-Bicocca: Università degli Studi di Milano, PP. 165-171.

^(١١١) Schmitt, Michael N. (1992). "State-Sponsored Assassination in International Law and Domestic Law, Yale Journal of International Law, Vol. 17, P. 658.

^(١١٢) Henckaerts, Jean-Marie, and Doswald-Beck, Louise (2005). Op. Cit., P. 225.

(٢) استثناءات حظر الاغتيال السياسي

Exception to the Prohibition of Political Assassination

رغم وضوح حظر الاغتيال في قواعد القانون الدولي العام والإنساني، فإن بعض الدول – وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل – قد تبنت تأويلات توسعية يسمح بما يُعرف بـ "القتل المستهدف في سياقات لا ترقى إلى مستوى النزاعات المسلحة التقليدية". وغالبًا ما تبرر هذه العمليات بمفاهيم مثل "التهديد الوشيك" (*^{١١٣}) Imminent Threat أو الدفاع عن النفس Self-Defense في إطار المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، رغم الانتقادات الواسعة التي تطال مدى انطباق هذه المفاهيم على حالات اغتيال خارج نطاق الحرب، فالادعاء بأن الشخص المستهدف يُعد تهديدًا مستمرًا، أو يخطط لهجوم مستقبلي، يفتح المجال أمام توسع غير محدود في عمليات الاستهداف، وهو ما يقوض مبادئ التمييز Distinction والتناسب Proportionality والضرورة العسكرية Military Necessity التي يركز عليها القانون الدولي الإنساني.^(١١٤)

وفي ظل غياب الرقابة القضائية أو البرلمانية الفعالة على أعمال أجهزة الاستخبارات تتحول سياسات "القتل المستهدف" إلى اغتيالات سياسية مقنعة، حيث يصبح الخط الفاصل بين الدفاع المشروع، والقتل الممنهج هشًا، وتابعًا لتقدير السلطة السياسية، لا لمعايير القانوني الدولي والأخلاق الكونية.^(١١٥)

(٣) حظر الاغتيال: من الشرعية الإنسانية إلى القواعد المقيدة لاستخدام القوة

The Prohibition of Assassination: From Humanitarian Legitimacy to the Restrictive Rules on the Use of Force

يشترط دومًا أن تتوافق وسائل وأساليب القتل مع القواعد النافذة في القانون الدولي الإنساني، حيث تعد الحالة الكلاسيكية الأكثر قبولًا للاغتيال هي تلك التي تستخدم فيها القوة المميّنة Lethal Force أثناء نزاع مسلح جارٍ ضد هدف عسكري مشروع، حتى وإن تم ذلك باستخدام وسائل خادعة أو أساليب غادرة Perfidious (*^{١١٦}) Means. غير أن تفسير قواعد هذا القانون وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان يفرض احترام الكرامة المتأصلة لكل إنسان، حتى في أوقات النزاع. فالمقاتل أو الفرد المنخرط في أعمال عدائية لا يفقد صفته الإنسانية، ولا يُحرّم من حقه الجوهري في الحياة لمجرد تصنيفه كمقاتل، ومن ثم فلا يجوز استهداف أي فرد بالقتل ما لم يكن منخرطًا في الاشتباك المباشر، أو يشكل تهديدًا فعليًا وفوريًا، أو كان في موقع لا يمكنه من الدفاع عن نفسه. أما الأفراد المنصرفون عن القتال أو غير المنخرطين مباشرة في الأعمال العدائية، فيجب أن تحترم حياتهم.^(١١٧)

^{١١٣} (*) هو مصطلح شائع في القانون الدولي وحقوق الإنسان، يستخدم لوصف خطر واهم على وشك الوقوع، ويبرر أحيانًا اتخاذ إجراءات دفاعية فورية، مثل استخدام القوة أو حتى تنفيذ عمليات استباقية إذا لم يكن هناك خيار بديل لمنع الضرر.

^{١١٤} Boothby, William H. (2012). The Law of Targeting, Oxford: Oxford University Press, PP. 118-121.

^{١١٥} Anderson, Kenneth (2014). "Targeted Killing in U.S. Counterterrorism Strategy", In: Claire Finkelstein et al, Legitimacy and Drones, Oxford: Oxford University Press, PP. 25-27.

^{١١٦} (*) يجب التمييز بدقة بين الخدعة العسكرية المشروعة Ruse of War مثل التمويه أو المفاجأة وبين الخيانة أو الغدر Perfidy وتتمثل في استخدام رموز الحماية القانونية أو الإشارات المعروفة (مثل التظاهر بالاستسلام، أو حمل شعار الصليب الأحمر، أو رفع الرايا البيضاء لخداع العدو ثم قتله أو أسره، وهي محرمة بموجب القانون الدولي، انظر: Schmitt, Michael N. (1992). Op. Cit., P. ٦٣٥.

^{١١٧} Gervasoni, Luca (2016). Op. Cit., P. 551.

إلا أن تطور أنماط الصراع الحديث، وخاصة مع بروز مفهوم "الحرب على الإرهاب" أعاد طرح تساؤلات قانونية وأخلاقية حول فعالية هذا الخطر المطلق، مما دفع المجتمع الدولي إلى المطالبة بوضع قواعد مقيدة لاستخدام القوة، وتوازن بين حماية الحياة الإنسانية ومتطلبات الأمن القومي.

وأصبح التمييز بين أعمال القتل المشروع أثناء النزاعات المسلحة وبين الاغتيالات السياسية خارج النزاعات أمراً ضرورياً، وهو تمييز جوهري للحفاظ على الشرعية القانونية والأخلاقية في استخدام العنف السياسي.^(١١٨)

مما سبق يمكن القول أن حظر الاغتيال السياسي في القانون الدولي المعاصر، لم يعد مقتصرًا على اعتبارات أخلاقية، بل تطور ليصبح ركيزة قانونية متكاملة تنظم استخدام القوة تحت مبادئ صارمة، توازن بين حماية السيادة الوطنية والأمن القومي من جهة، وضمان الحقوق الأساسية للإنسان من جهة أخرى. فبين الشرعية الإنسانية والمبادئ التقيدية لاستخدام العنف، يتبلور إجماع دولي متزايد على أن أي عملية قتل سياسي لا تستوفي شروط الضرورة والتناسب والتمييز تمثل خرقاً جسيماً للقانون، مهما كانت دوافعها السياسية أو الأمنية.

المبحث الرابع

الاغتيال كأداة في بنية السلطة

Assassination as a tool within the Structure of Power

رغم ندرة الاغتيالات السياسية في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفقاً لبيانات مركز مكافحة الإرهاب Combating Terrorism Center CTC^(*) شهدت بداية سبعينيات القرن العشرين تصاعداً ملحوظاً في وتيرتها، مدفوعاً بظهور جماعات إرهابية ذات طابع أيديولوجي عالمي، إلى جانب تصاعد لجوء الأنظمة القمعية إلى الاغتيال كأداة لاسكات المعارضة، ولم يكن هذا التحول حكرًا على منطقة جغرافية بعينها، فقد سجلت حالات اغتيال في كل من أوروبا الغربية المستقرة اقتصادياً وأفريقياً التي تعاني هشاشة سياسية، ما يعكس شمولية الظاهرة وتجاوزها للثنائيات التقليدية بين الدول المستقرة والهشة.^(١٢٠)

كما تظهر البيانات أن الفاعلين يختلفون حسب مكانه الضحية، ففي حين نفذت معظم اغتيالات المسؤولين الحكوميين من قبل جماعات غير حكومية، جاءت أغلب اغتيالات المعارضين السياسيين على يد الأنظمة الحاكمة أو أجهزتها. كما ارتبط تصاعد وتيرة الاغتيالات بظروف انتقالية أو نزاعات محددة، كما في جنوب آسيا حيث نفذ أكثر من ٧٦% من الاغتيالات بعد منتصف الثمانينيات، تزامناً مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، أو في أوروبا الشرقية حيث وقعت أكثر من ٨٥% من الحوادث بعد عام ١٩٩٥، في ظل تحولات ما بعد الشيوعية وما صاحبها من توترات عرقية وعدم استقرار سياسي.

أما على صعيد الأهداف، فتظهر البيانات أن الفئات المستهدفة تنوعت ما بين استهداف رؤساء دول بنسبة ١٧%، وقادة معارضة خارج الجهازين التنفيذي والتشريعي بنسبة ١٨%، وأعضاء برلمانات بنسبة ٢١% ووزراء بنسبة ١٤% ودبلوماسيين بنسبة ١٠%، وساسة محليين بنسبة ٥%، فضلاً عن رؤساء سابقين بنسبة

^(١١٨) Schmitt, Michael N. (1992). Op. Cit., P. 609 .

^(١١٩) (*) مؤسسة بحثية أمنية تُعنى بدراسة ظاهرة الإرهاب وأساليبه، ووضع استراتيجيات لمكافحته وتحليل التطرف العنيف وتأثيراته السياسية والاجتماعية.

^(١٢٠) Perliger, Arie (2015). Op. Cit., P. 29.

٣% ويعكس هذا التوزيع اتساع دائرة الاستهداف لتشمل مختلف مستويات السلطة، بما يؤكد أن الاغتيال السياسي أداة تمس البنية العميقة للنظام السياسي لا مجرد الأفراد.^(١٢١)

وتتعدد السياقات التي تشكل بيئة خصبة لوقوع الاغتيالات السياسية ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

١- ضعف التنافسية السياسية وشرعية النظام، حيث تزيد الاغتيالات السياسية في الدول التي تفتقر إلى مؤسسات ديمقراطية فعالة، حيث يغيب التداول السلمي للسلطة وتستبدل الآليات المؤسسية بالعنف كوسيلة للتأثير أو التغيير السياسي في هذه الحالات، تصبح الشخصيات السياسية أهدافاً في ظل انعدام الوسائل السلمية للتغيير.

٢- طبيعة الأنظمة السلطوية، فغالباً ما تُسجل أعلى نسب اغتيالات في الأنظمة الاستبدادية التي ترفض مبدأ تداول السلطة وتقضي المعارضة، مما يدفع الفاعلين السياسيين إلى استخدام الاغتيال كأداة للتخلص من المنافسة أو كسر احتكار السلطة.

٣- التحولات السياسية والاضطرابات الداخلية: حيث ترتفع احتمالية الاغتيال خلال الفترات الانتقالية، خاصة أثناء الانتخابات المتنازع عليها أو غير النزيهة، وفي ظل الانقسامات الطائفية أو الإثنية. وتمثل هذه الفترات لحظات هشاشة سياسية قد تستغل لتصفية الخصوم.

٤- انهيار سيادة الدولة وتفتتها: عندما تضعف الدولة أو تفقد سيطرتها على بعض المناطق، تملأ الجماعات المسلحة هذا الفراغ الأمني عبر استخدام الاغتيالات كوسيلة لبسط النفوذ وفرض رؤيتها السياسية.^(١٢٢)

أولاً- النظام السياسي من الردع إلى الفوضى السياسية

The Political System: From Deterrence tot Political Chaos

يمثل النظام السياسي الإطار المؤسسي والأيدولوجي الذي تمارس في ظله السلطة، ومن خلاله تحدد أدوات الحفاظ على الأمن والاستقرار، بما في ذلك أشكال العنف المنظم والممارسات الاستثنائية، بما فيها الاغتيال السياسي الذي تتباين دلالاته وتأثيراته باختلاف طبيعة النظام السياسي القائم.

فبينما تعتبره بعض الأنظمة السلطوية أداة للردع وضماناً للاستمرار والسيطرة، تنظر إليه نظم أخرى بوصفه تهديداً مباشراً لاستقرارها المؤسسي وشرعيتها السياسية. هنا تتداخل مفاهيم كبرى مثل الردع السياسي والشرعية، ويُعاد تعريف الفعل السياسي في ضوء استعمال العنف المقصود ضد شخصيات سياسية مؤثرة، ويظهر الاغتيال وسيلة لإعادة إنتاج السلطة أو تقويضها، حسب موقع الفاعل في بنية القوة، وتتأكد أهمية تجنب العنف السياسي بكل أشكاله، من أجل تعزيز الاستقرار وبناء شرعية سياسية قائمة على السلم واحترام الحياة.

^(١٢١) Jones, Benjamin F., and Olken, Benjamin A. (2005). Hit or Miss? The Effect of Assassinations on Institutions and War. Cambridge: National Bureau of Economic Research Working Paper No. 11644, <https://doi.org/10.3386/w11644>. PP. 16-18.

^(١٢٢) Perliger, Arie (2015). Op. Cit., PP. 24-36.

١- في النظم السلطوية أو الشمولية Authoritarian Regimes

يشكل الاغتيال السياسي آلية جوهرية من آليات الحكم، لا مجرد استثناء طارئ. فهو في النظم الشمولية ليس انحرافاً عن النظام، بل هو تعبير دقيق عن منطق السلطة ذاتها. فحيث تغيب آليات الرقابة الديمقراطية، ويتلاشى التوازن بين السلطات، يتحول القرار السياسي إلى إرادة أمنية مغلقة، لا تراجع ولا تحاسب. هذا التمرکز السلطوي ينتج بيئة سياسية لا تكتفي بإقصاء الخصم، بل تعيد إنتاج العنف بوصفه أداة مشروعة للحكم. حيث لا يُوجه فقد ضد الفاعلين السياسيين، بل ضد إمكانية وجود سياسة بديله في حد ذاتها، إنه قتل للتمثيل والرمزية معاً. (١٢٣)

ويستخدم الاغتيال السياسي في هذه النظم كجزء من استراتيجية "إدارة النخبة Elite Management" لاسيما حين تظهر بوادر تمرد داخلي، أو تصاعد كاريزما سياسية لأحد رموز السلطة. كما يستند سلوك الاغتيال في هذه النظم إلى إعادة تعريف مفاهيم الخطر والشرعية، بحيث تقدم الضحية لا كمعارض له مطلب، بل كخطر وجودي على الدولة، ما يُعفي النظام من أي التزام قانوني أو أخلاقي تجاهه. وعلى هذا الأساس يصبح العنف - وإن كان جريمة دولية- قابلاً للتبرير داخلياً باعتباره شكلاً من الرد الوقائي أو إجراء استباقي لحماية الوطن وفقاً للخطاب الرسمي. (١٢٤)

وتلعب الأجهزة الأمنية، لاسيما الاستخبارات، دوراً محورياً في ترجمة هذا المنطق إلى ممارسة، فهي ليست فقط أداة تنفيذ، بل أيضاً جهاز إنتاج عبر توجيه الإعلام وتدوير الرواية الرسمية للاغتيال، فالدولة السلطوية لا تقتل ثم تنكر، بل تقتل ثم تقنع، والجريمة في ظلها هي جزء من سياسة صناعة الشرعية عبر الخوف. (١٢٥)

ولا تقتصر ممارسات الاغتيال السياسي في النظم الشمولية على المجال الداخلي (*١٢٦) بل تتجاوز الحدود الوطنية (*١٢٧)، مستفيدة من هشاشة منظومة المساءلة الدولية وتواطؤ بعض الأنظمة الإقليمية ضمن ترتيبات استخباراتية عابرة للدول. ومن ثم يتم تهميش قواعد القانون الدولي لصالح ما يمكن تسميته بالسيادة الهجومية، ويعاد من خلاله صياغة مفاهيم السيادة والمشروعية، بما يخدم استراتيجيات الاستئصال السياسي، لاسيما حين

^{١٢٣} (Levitsky, Steven & Way, Lucan A. (2010). Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War, New York: Cambridge University Press, P. 70.)

^{١٢٤} (Perliger, Arie (2015). P. 44.)

^{١٢٥} (Ibid, P. 45.)

^{١٢٦} (*) نموذج داخلي: اغتيال جانغ سونغ ثايك Jan Song-Thaek في ديسمبر ٢٠١٣ وهو خال الزعيم الكوري الشمالي ليم جونج أون Kim Jong-Un، وكان من أقوى الشخصيات السياسية في البلاد، وأعتبر مهندس التحالفات الاقتصادية مع الصين، والوصي غير المعلن بعد وفاة كيم جونج إل Kim Jong IL، وقد تم اعتقاله فجأة علناً خلال اجتماع رسمي، ثم حوكم بسرعة وأعدم رمياً بالرصاص بتهمة الخيانة والفساد، لكن التحليلات السياسية تؤكد أنه كان اغتيالاً سياسياً مقنناً لتصفية أحد آخر مراكز القوى داخل النظام، وتوصيل رسالة للداخل والخارج بأن كيم جونج أون هو السلطة الوحيدة والمطلقة. انظر:

Haggard, Stepen & Noland, Marcus, (2017). Hard Target: Sanctions, Inducements and the Case of North Korea, Stanford: Stanford University Press, P. 143.,

^{١٢٧} (*) نموذج عابر للحدود: اغتيال ليون تروتسكي Leon Trutsky في المكسيك في أغسطس ١٩٤٠، وهو أحد القادة البارزين للثورة البلشفية عام ١٩١٧ ومؤسس الجيش الأحمر السوفيتي عام ١٩٢٩، واستقر في المكسيك، وفي ١٩٤٠- تمكن عميل سوفيتي يدعى رامور مير كادير Ramon Mercader من التسلل إلى منزله وضربه بفأس ثلج على رأسه رغم محاولة إنقاذه، إلا أنه توفي في اليوم التالي، وقد تم تخطيط العملية من قبل جهاز KGB بأوامر مباشرة من ستالين في إطار خطة دولية لتصفية المعارضين المنشقين لأيديولوجيته، انظر:

Trutsky: A Biography. Cambridge, MA: Harvard University Press, P. 486.

تغيب الرقابة القضائية وتختزل العلاقات الدولية في شبكات المصالح الأمنية المغلقة بمنطق سلطوي يعيد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس الرعب الرمزي والجسدي.^(١٢٨)

ومما لا شك فيه أن الأنظمة السلطوية Authoritarian Regimes تشكل بيئة خصبة ومناخًا أصيلاً للاغتيالات السياسية لأسباب متعددة تتعلق معظمها بطبيعة بنيتها السياسية والأمنية، ومن أبرزها:

أ- غياب المساءلة والمحاسبة: حيث تتركز السلطة غالباً - في هذه الأنظمة - في يد شخص واحد أو نخبة ضيقة، دون رقابة حقيقية من برلمان مستقل أو قضاء فعال، أو إعلام حر. ونتيجة لذلك، لا توجد مؤسسات تحاسب على عمليات الاغتيال أو تفتح تحقيقاً شفافاً مما يجعل الاغتيال أداة سهلة وآمنة نسبياً للقضاء على الخصوم.

ب- هيمنة الأجهزة الأمنية: تعتمد هذه الأنظمة اعتماداً كبيراً على أجهزة الاستخبارات والشرطة السرية، التي تعمل خارج إطار القانون أحياناً، وتُمنح صلاحيات واسعة تشمل التصفية والاختطاف والاغتيال سواء داخل البلاد أو خارجها.

ج- الترويع والردع: يستخدم الاغتيال في كثير من الأحيان ليس فقط لإسكات المعارضة، بل يمكن أن يكون أيضاً وسيلة لإرسال رسائل موجهة إلى البقية، مما ينتج مناخ من الخوف، ويدفع النخب إلى الصمت أو الولاء القسري.

د - بقاء النظام يسبق القانون: تتميز هذه الأنظمة بأن القانون لا يعلو على الحاكم، بل يكاد يكون الحاكم هو القانون، أو على أحسن الأحوال يعاد تفسير القانون، وتطويعه لخدمة استمرارية النظام، وهو ما يبرر اتخاذ تدابير استثنائية مثل التصفية الجسدية ضد الخصوم السياسيين بحجة حماية الأمن القومي مثلاً.

هـ- أضعاف المعارضة السلمية: لا تتحمل السلطة - في هذه الأنظمة - المعارضات الفكرية أو السياسية المستقلة، لذا فإن الاغتيال يصبح وسيلة فعالة لضرب رموز المعارضة، قبل أن تترسخ شعبيتهم أو يصبح لهم تأثير شعبي.

و - التحالفات الإقليمية غير الديمقراطية: تسعى هذه الأنظمة غالباً إلى التحالف مع أنظمة مشابهة أو قوى لا تمنع من التعاون الاستخباراتي العابر للحدود ما يسهل تنفيذ عمليات ضد معارضين في المنفى أو عبر شبكات دولية.

ز - سيطرة إعلامية لتبرير الاغتيال: يستطيع النظام السلطوي أو الشمولي في ظل انعدام حرية الإعلام من بناء نظام إعلامي يبرر جرائمه، عبر وصف المغالين بأنهم "خونة" أو عملاء أو أراهابيون، أو أدوات خارجية، بهدف أضعاف فرص تعاطف الشعب مع الضحايا.^(١٢٩)

مما سبق يتضح أن الأنظمة السلطوية أو الشمولية توفر مزيجاً من الحصانة السياسية والهيمنة الأمنية، وتزييف الخطاب العام مما يجعل الاغتيال السياسي ليس فقط ممكناً، بل يصبح جزءاً من استراتيجية الحكم.

^{١٢٨}(O) Schmitt, Karl (2005). Op. Cit., P. 65.

^{١٢٩}(O) Levitsky, Steven & Wan, Lucan A. (2010). Op. Cit., PP. 71-75.

٢- في الأنظمة الديمقراطية

تتأسس السلطة في النظم الديمقراطية على التمثيل الشعبي، وببني الفعل السياسي ضمن ضوابط دستورية صارمة، ومن ثم يظهر الاغتيال السياسي كفعل صادم يكسر التوازن بين الشرعية المستندة إلى الإرادة العامة وعنف موجه يخرج عن مسار المؤسسات ويضرب رمزية الدولة ذاتها.^(١٣٠)

ورغم أن الشرعية في النظم الديمقراطية تستمد من الشعب، إلا أن الاغتيال يمارس أحياناً بقرار سلطوي يخفي نفسه وراء ستار الضرورة أو الأمن القومي. ويخلق هذا ما يعرف بـ "الشرعية المضادة" (*).^(١٣١) Counter- legitimacy حيث يستباح العنف باسم القانون نفسه.^(١٣٢)

ولا يمثل الاغتيال في هذا السياق مجرد فعل أمني، بل هو خرق رمزي للعقد الاجتماعي الديمقراطي الذي يفترض أن يحول الصراع السياسي إلى حوار مدني داخل المؤسسات لا إلى صراع دموي خارجها. وهنا يظهر المفارقة الحادة، فالنظام الذي يحتفي بالحريات والشفافية، يبرر ممارسة القتل السياسي باسم المصلحة العامة.^(١٣٣) والسؤال الذي يطرحه "مايكل والزر" هنا هو:

هل يجوز للديمقراطية أن تعلق قيمها من أجل البقاء؟ وهل حماية النظام تبرر استخدام وسائل تناقضه؟

يمثل هذا السؤال واحدة من أعمق المعضلات الأخلاقية والسياسية التي تواجهها النظم الديمقراطية، وقد اختلفت الرؤى حوله، فيرى أنصار الواقعية أن الديمقراطيات يجب أن تكون مقاتلة Militant Democracies وإلا فستفترس من الداخل، وأن من يقرر تعليق القانون (مثل إعلان الطوارئ أو الاغتيال السياسي، هو من يملك فعلاً سلطة الدولة. بمعنى أن البقاء مقدم على المبادئ لأن موت الدولة يعني زوال القيم أيضاً. أما أنصار الليبرالية الأخلاقية مثل هابرماس ورولز فيعارضون هذا الطرح بشدة مؤكدين أن الديمقراطية تفقد معناها عندما تنقض ذاتها، فأى استخدام لوسائل تتناقض مع القيم الديمقراطية مثل الاعتقال أو الاغتيال دون محاكمة لا يحمي النظام، بل يشوهه ويفقده شرعيته الأخلاقية.^(١٣٤)

من وجهة نظري، فإن الموقف الأكثر اتزاناً هو الذي يجمع بين موقف الواقعية والليبرالية، بحيث يعترف بأن حماية النظام الدستوري قد تستوجب – في ظروف استثنائية محددة – تقييد بعض الحقوق مؤقتاً، شريطة أن تكون تلك الإجراءات خاضعة لضوابط قانونية ورقابة مؤسسية صارمة. فقد يكون من المشروع مثلاً فرض قيود على حرية التعبير حين تتحول إلى تحريض مباشر على العنف، أو استبعاد أحزاب تسعى لهدم النظام الديمقراطي من المشاركة في الانتخابات، أو حتى اتخاذ تدابير أمنية استثنائية تجاه شخصيات تشكل تهديداً مباشراً للأمن

^{١٣٠}() Hoffman, Bruce & Ware, Jacob (2022). God Save the Queen-Sort of Assassination, Terrorism and the Monarchy, War on the Rocks, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies (CSIS). P. 4.

^{١٣١}(*) مفهوم يستخدم في العلوم السياسية والفكر القانوني للإشارة إلى تحدي أو نزاع الشرعية عن السلطة القائمة باستخدام خطاب أخلاقي أو قانوني أو سياسي بديل، وتكمن خطورة هذا المفهوم في كونه يفتح المجال لتبرير أفعال عنف استثنائية خارج القانون. مثال: اغتيال الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٨١ من قبل تنظيمات إسلامية متطرفة تم تبريره لديهم بأنه إسقاط الحاكم "خائن" رغم أنه رئيساً منتخباً. انظر: محمد حسنين هيكل (١٩٨٣)، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص ١٠٢-١٠٥.

^{١٣٢}() Blum, Gabriella (2010). The Individualization of War, Cambridge: Cambridge University Press, P. 153.

^{١٣٣}() Gross, Michael L. (2010). Moral Dilemmas of Modern War: Torture, Assassination, and Blackmail in an Age of Asymmetric Conflict. Cambridge University Press PP. 99-102.

^{١٣٤}() Walzer, Michael (1977). Op. Cit., PP. 203-205.

القومي. ومع ذلك فلا يمكن أبدًا تحول هذه الإجراءات المؤقتة إلى نمط دائم أو استخدامها لتبرير بناء ديمقراطية صورية تحكمها آليات سلطوية تتنافس مع جوهر النظام الديمقراطي القائم على الحقوق والضمانات الدستورية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو ما الأسباب التي قد تدفع دولة ديمقراطية إلى اللجوء للاغتيال السياسي.

رغم التزام الأنظمة الديمقراطية بمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إلا أن بعض الدول قد تلجأ إلى الاغتيال السياسي تحت ذرائع استثنائية منها:

أ – الرد على تهديدات أمن قومي عاجلة

حينما تقدر أن شخصية معينة تشكل تهديدًا وشيئًا للأمن القومي، كما في حالات قادة جماعات مسلحة أو مخططين لهجمات إرهابية، تقوم بعمليات اغتيال بوصفه إجراءً وقائيًا Preventive Action لا بديل له.

ب- تفادي تكاليف الحروب والمواجهات التقليدية

قد يكون الاغتيال هو الأقل تكلفة لأنه يجنب الدولة الدخول في حرب ذات التكلفة المادية والبشرية الطائلة، ويكون استخدامه أداة للتخلص ممن يهدد بالحرب.

ج- استجابة لضغط الرأي العام أو الأزمات السياسية

قد تلجأ الدول الديمقراطية إلى الاغتيال كي تظهر قوتها الحاسمة أمام مواطنيها في الداخل والخارج، وبخاصة بعد عمليات إرهابية أو اغتيالات مسبقة، ويكون الاغتيال هنا بمثابة محاولة لإعادة بناء الثقة بالمؤسسات (مثل اغتيال أسامة بن لادن عام ٢٠١١).

د – الاغتيال في سياق الحرب ضد الإرهاب

تعيد الدولة الديمقراطية تعريف الأطر القانونية للاغتيال من خلال تصنيفات مثل قتل مستهدف، لتقنين أفعالها في مواجهة جماعات غير تقليدية.

هـ- تقاطع الديمقراطية مع الواقعية السياسية

مع تزايد تعقد العلاقات الدولية، وظهور "الدولة العدو" غير التقليدية تضطر الدول الديمقراطية أحيانًا إلى ممارسة سياقات سلطوية مؤقتة من أجل البقاء أو التأثير، رغم تناقضها مع المبادئ الليبرالية.^(١٣٥)

مما سبق يمكن القول أن الأنظمة الديمقراطية تواجه مفارقة مزدوجة، فهي من جهة ترفع شعار سيادة القانون، لكنها من جهة أخرى تجد نفسها – تحت ضغط التهديدات الأمنية، تطور ممارسات قانونية مرنة تُشرعن العنف السياسي الانتقائي، مما يجعل مستقبل الشرعية القانونية في الديمقراطيات مرهونًا بقدراتها على ضبط أدوات القوة، حتى لا تتحول إلى نموذج "الدولة الاستثنائية المقنعة" Veiled State Exception أو الخارقة للقانون Unlawful.

^(١٣٥) Kanter, Abraham (2007). Democratic Assassination The Morality and Efficiency of Targeted Killings as a Policy Tool. Op. Cit., PP. 9-12.

ثانيًا: نموذج جون نورتون مور^(١٣٦*): الأمن المستدام وتفكيك منطق الاغتيال السياسي

John Norton Moor's Model: Sustainable Security and The Deconstruction of the Logic of Political Assassination

يقدم "جون نورتون مور" (١٩٣٧-٢٠٢٢) نموذجًا نظريًا مركبًا لفهم جذور العنف السياسي بما فيه الاغتيال السياسي، باعتباره نتاجًا لخلل في بنية الشرعية لا في طبيعة التنافس بين الدول والأيديولوجيات، كما يؤسس "مور" ما يعرف بنموذج الأمن المستدام، الذي يركز على الوقاية من الحروب وليس إدارتها، وعلى تفكيك منطق الاغتيال كوسيلة سياسية يلجأ إليها عند الحاجة.^(١٣٧)

ينطلق مور من أطروحة السلام الديمقراطي Democratic Peace Theory التي تفترض أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، حيث يرى أن تعزيز الشرعية القانونية والمؤسسية داخليًا ودوليًا هو السبيل الأنجح لتقويض دوافع اللجوء إلى العنف، وأن النظم التي تستند إلى الشفافية والمسئولية والمساءلة القضائية تكون أقل قابلية لتبرير أعمال استثنائية مثل الاغتيال السياسي، لأنها تتعامل مع العنف كعلامة على فشل الدولة، لا على قوتها. وبجانب أطروحة السلام، يعتمد مور على مفهوم الردع المؤسسي على مستوى النظام System-level Deterrence مشيرًا إلى أن الردع الفعال لا يتحقق عبر التهديد أو القوة العسكرية فقط، بل عبر إرساء قواعد قانونية واضحة، وتفعيل آليات دولية للردع القانوني، مثل المحاكم الجنائية، ومجالس الرقابة الدولية، بما يحد من ثقافة الإفلات من العقاب.^(١٣٨)

ويوضح "مور" الفارق الجوهرى بين منطق "الاستثناء العنيف"، ومنطق "الشرعية الوقائية" فبينما يقوم الأول على إسكات الخصم عبر العنف، يسعى الثاني إلى نزع مبررات العنف من جذورها، من خلال توزيع متوازن للسلطة، وإشراك كافة الفاعلين في إنتاج أمن مشترك: وربط "مور" بين مفهوم الردع المؤسسي على مستوى النظام والاغتيال السياسي، حيث اعتبر أن لجوء الدول أو الفاعلين السياسيين إلى الاغتيال السياسي هو مؤشر على فشل الردع المؤسسي، أي انهيار منظومة القانون والشرعية التي كان يفترض أن تضبط السلوك السياسي وتحول دون استخدام العنف الاستثنائي. حيث لا يعد الاغتيال السياسي خيارًا عقلانيًا في نظام عالمي تعمل فيه آليات الردع القانوني والرقابة الدولية بكفاءة، إذ يفرض وجود محاكم جنائية دولية (مثل المحكمة الجنائية الدولية) وآليات تحقيق مستقلة، مجالس حقوق الإنسان، تكاليف قانونية وأخلاقية وسياسية عالية على من يقوم بعملية الاغتيال، ومن ثم فإن أنظمة الحكم التي لا تتوافر فيها هذه الضوابط المؤسسية أو التي تتجاهلها تحت ذريعة الأمن القومي أو المصلحة العليا، تكون أكثر ميلًا إلى تبني منطق الاغتيال ليس بوصفه ضرورة أمنية، بل كبديل عن غياب الحلول القانونية.^(١٣٩)

^{١٣٦} (*) هو أحد أبرز فقهاء القانون الدولي الأمريكي في النصف الثاني من القرن العشرين، واستاذ القانون بجامعة فرجينيا، قدم نظرية متقدمة حول السلام الهيكلي Structural Peace ترى أن النزاعات لا تحل فقط عبر الديمقراطية، بل عبر بناء نظام قانوني عالمي ينتج الردع المؤسسي Institutional Deterrence.

^{١٣٧} (O) Moore, John Norton (2004). Solving The War Puzzle Beyond The Democratic Peace. Durham, NC: Carolina Academic Press, PP. 44-46.

^{١٣٨} (O) Wingfield, Thomas C. (1998). Op. Cit, PP. 292-294.

^{١٣٩} (O) Moor, John Norton (2004). Op. Cit., PP. 52-54.

مما سبق يمكن القول أنه كلما ضعف الردع المؤسسي على المستوى الوطني والدولي زادت احتمالية ممارسة الاغتيال السياسي، لأنه يصبح الأداة الأقل تكلفة والأكثر فاعلية بالنسبة للأنظمة التي تعمل خارج حدود الشرعية القانونية.

ثالثاً: اغتيال القادة السياسيين: أداة استراتيجية أم تقويض للشرعية؟

Political Assassination of Leaders: Strategic Performance or Erosion of Legitimacy?

من الطبيعي أن يترافق حدث كبير مثل: اغتيال قمة الهرم السياسي بآثار سلبية مباشرة على النظام السياسي، إذ يتوقع أن يؤدي إلى مجموعة من مظاهر الاضطراب السياسي، مثل المظاهرات أو الإضرابات وأعمال العنف، بل إن الصدمة التي يخلفها اغتيال القائد قد تفتح الباب أمام قوي المعارضة المتربصة لتسعى نحو مزيد من التغيير السياسي الجذري، بما في ذلك الانقلابات والثورات، بل وربما الحروب الأهلية.^(١٤٠)

إن غياب آلية واضحة وحاسمة تحدد من سيخلف رئيس الدولة، أو كيفية اختيار الرئيس القادم، قد يشجع على استخدام الاغتيالات كأداة سياسية، وأن الدول التي تنظم عملية الخلافة بشكل حازم تقل فيها فعالية الاغتيال كوسيلة سياسية، لأن النظام السياسي يكون حينئذ قادراً على ضمان انتقال وتداول منظم للسلطة، مما يقلل من احتمال حدوث فوضى سياسية أو أزمة في الشرعية، كما يحد من الفرص المتاحة أمام الجماعات المعارضة لاستغلال حالة الفراغ في السلطة.^(١٤١)

قد يشكل هذا الفراغ حافزاً لمختلف الفضائل السياسية أو العسكرية للتنافس على السلطة، ومن المفارقات أو محاولات التحول الديمقراطي عقب اغتيال قائد سلطوي، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاقم الاضطرابات، إذ تسعى قوى مختلفة إلى تحقيق تمثيل سياسي أو انتزاع نفوذ داخل النظام الجديد بيد أن هذا النوع من الفوضى السياسية يعد أقل احتمالاً في الدول التي تمتلك أنظمة منظمة ومقننة لخلافة القائد.^(١٤٢)

يثير اغتيال القائد السياسي جدلاً معقداً من الناحيتين القانونية والرمزية، إذ لا ينص القانون الدولي صراحة على جواز اغتيال رئيس دولة – كما أوضحت في المبحث الثالث – لكنه في المقابل لا يحرم هذا الفعل بشكل قاطع، ولا يعلق الباب تماماً أمام مناقشة مشروعية التخلص من من يمارس القمع المنهجي ضد شعبه^(١٤٣). وتكمن الخطورة في هذا الفراغ التشريعي في أنه يُدخل الفاعلين الدوليين في منطقة رمادية قانونياً وأخلاقياً، بحيث يتوقف الحكم على مشروعية اغتيال الطغاة على التأويلات الذاتية والمواقف السياسية، لأعلى قاعدة قانونية راسخة وواضحة. ويثير ذلك تساؤلاً منطقياً مؤداً.

إذا كانت الدول تعتبر اغتيال الطغاة جريمة شنيعة تهدد النظام الدولي: فلماذا لم يُسن نص قانوني دولي واضح وصريح يحرم هذا القتل تحديداً؟

يجسد ميثاق الأمم المتحدة هذه الازدواجية المتضاربة في بنيته القانونية، فمن جهة يحرم استخدام القوة بموجب المادة ٤/٢، ويؤكد على مبدأ عدم التدخل بموجب المادة ٧/٢، كما يرسخ مبدأ التفاوض الدولي واحترام

^{١٤٠}() Iqbal, Zaryab and Zorn, Christopher (2008). The Political Consequences of Assassination. Journal of Conflict Resolution, P. 387. <http://jer.sagepub.com/cgi/content/abstract53/3/385>

^{١٤١}() Perliger, Arie (2015). Op. Cit., P. 56.

^{١٤٢}() Iqbal, Zaryab and Zorn, Christopher. Op. Cit., P. 388.

^{١٤٣}() Cassese, Antonio (2005). International Law, Op. Cit., PP. 48-50.

حقوق الإنسان في المادة ١١/٣ إلا أن هذا التداخل بين نصوص الحظر على استخدام القوة، والنصوص التي تنادي بحماية الكرامة الإنسانية، يفتح الباب أمام قراءتين متضادتين.

الأولى: تصر على أن اغتيال الرؤساء- وإن كانوا طغاة - يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السيادة الدولية.

الثانية: ترى أن حماية الشعوب من القتل والقمع المنظم تبرر التدخل الخارجي بما في ذلك اغتيال القادة الاستبداديين، باعتباره وسيلة لحماية الخير العالم العالمي.^(١٤٤)

ورغم أن رؤساء الدول يُعدون الهدف الأبرز للاغتيالات السياسية، إلا أن السياسيين من الرتب الأدنى، كنواب الرؤساء وأعضاء البرلمانات، لا يسلمون من هذا الخطر، فحالات اغتيال نواب الرؤساء تبقى نادرة نسبياً، وغالباً ما تهدف إلى منعهم من وراثة السلطة أو عرقلة مسارات سياسية تتصل باختصاصهم. أما اغتيال البرلمانين، فيقع في الغالب ضمن سياقات الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، لاسيما في الدول النامية، ويعد تعبيراً احتجاجياً ضد النظام القائم، أكثر من كونه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية دقيقة، وفي المقابل تزداد احتمالية اغتيال قادة المعارضة في الأنظمة الاستبدادية أو في الديمقراطيات الهشة حيث تهيب البيئة السياسية للنخب الحاكمة أدوات القمع وتمكنها من توظيف الشرعية الشكلية للتخلص من أي معارضة تظهر مؤشرات نجاح سياسي أو جماهيري.^(١٤٥)

رابعاً: تداعيات الاغتيال السياسي، من زعزعة النظام إلى إعادة تشكيل شرعية

The Consequences of Political Assassination: From Destabilizing The Regime to Reshaping Legitimacy

لا تقتصر آثار الاغتيال السياسي عند لحظة التنفيذ أو الشخصية المستهدفة، بل تمتد إلى بني النظام السياسي، ومسار التاريخ الوطني، وأحياناً إلى إعادة صياغة مفاهيم الشرعية والسيادة ذاتها. وتختلف هذه التداعيات باختلاف النمط السياسي القائم، ففي النظم الديمقراطية، تعمل المؤسسات الدستورية وآليات الانتخابات على امتصاص الصدمة وضمان استمرارية الدولة، بينما تكشف الأنظمة السلطوية عن هشاشتها البنوية، إذ يؤدي غياب آليات تداول السلطة إلى فراغات حرجية قد تنتهي بالفوضى أو الانقلابات. كما يلعب الإطار الدستوري دوراً محورياً في تحديد مدى قدرة النظام على استيعاب الحدث، ففي الأنظمة الرئاسية Presidential systems مثل الولايات المتحدة وفرنسا، يشكل الرئيس محور السلطة التنفيذية ورمزاً لوحدة الأمة، مما يجعل اغتياله تهديداً وجودياً للنظام السياسي كله، أما في الأنظمة البرلمانية Parliamentary systems، كالمملكة المتحدة والهند، فإن رئيس الوزراء وإن كان قائداً للحكومة، إلا أن النظام يمتلك أدوات مؤسسية مرنة وسريعة لاستبداله دون إحداث تصدعات كبيرة، رغم استمرار الأثر الرمزي في الذاكرة الجمعية^(١٤٦). وتتباين آثار الاغتيال أيضاً بحسب شرعية الفاعل المنفذ، وطبيعة النظام المستهدف، ومدى تماسك النخبة السياسية، وردود الفعل الإقليمية والدولية، وفيما يلي أبرز تجليات هذه التداعيات:

١- زعزعة الاستقرار وبروز الفراغ المؤسسي

في كثير من الأحيان، يؤدي اغتيال شخصية سياسية محورية إلى تعطيل فعالية الدولة وزعزعة بنيتها المؤسساتية، وخلق صراعات داخلية تهدد وحدة النظام السياسي.

^{١٤٤}() Teson Fernando R. (2005). Humanitarian Intervention: An Inquiry Into Law and Morality, London: Transnational Publishers, PP. 150-157.

^{١٤٥}() Perliger, Arie (2015). Op. Cit., PP. 39-40.

^{١٤٦}() Ibid, P. 40.

مثال: اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ أدى إلى أزمة وطنية كبرى، اشعلت توترات طائفية، وإن كان قد ساهم في إنهاء النفوذ السوري في لبنان، إلا أنه في الوقت نفسه غير من معادلات السلطة بشكل جذري.^(١٤٧)

٢- تحول الشخصية المغتالة إلى رمز أخلاقي أو سياسي

حيث تتحول الضحية إلى شهيد سياسي، ما يمنح قضيته طاقة رمزية تتجاوز الواقعة الفردية، وتتحول إلى سردية نضالية قادرة على تجنيد الجماهير وتعبئة الرأي العام.

مثال: اغتيال مارتن لوتر كينج عام ١٩٦٨م، كان بمثابة لحظة تحول في مسار حركة الحقوق المدنية الأمريكية، ورفع مستوى التضامن الشعبي مع القضايا العرقية.^(١٤٨)

٣- شرعة العنف السياسي وتطبيع

في بعض الحالات، يصبح الاغتيال السياسي محفزاً لشرعة استخدام العنف، خاصة عندما يُبرر ضمن خطاب أيديولوجي أو ديني أو تحرري فيحدث ما يُعرف بتطبيع العنف السياسي كوسيلة تغيير أو مواجهة.^(١٤٩)

مثال: اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس في مارس ٢٠٠٤، نفذت إسرائيل العملية باستخدام طائرات الأباتشي في وضوح النهار، مستهدفة شخصية دينية وسياسية بارزة تعاني من الشلل التام بعد أدائه صلاة الفجر، مبررة هذا القتل تحت مسمى القتل الوقائي Preemptive Killing مستخدمة مصطلحات تصفية التهديد Elimination of the Threat واستباق الخطر Preemption of Danger وقد ساهم الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي في تطبيع هذه الممارسة على أنها سياسة للردع لا خرق للقانون الدولي.^(١٥٠)

٤- تحدي مفهوم السيادة

عندما ينفذ الاغتيال خارج حدود الدولة المنفذة أو ضد شخصية دولية فإنه يعد انتهاكاً مباشراً لسيادة الدولة المستهدفة، ويخلق توترات دبلوماسية أو حتى ردود فعل عسكرية.

مثال: عملية اغتيال "قاسم سليمان" في بغداد عام ٢٠٢٠ عبر طائرة مسيرة أمريكية مثلت تجاوزاً كبيراً للأطر التقليدية في استخدام القوة، وأدت إلى تصعيد في التوتر بين واشنطن وطهران.^(١٥١)

٥- إعادة بناء الشرعية أو تفكيكها

قد يصبح الاغتيال نقطة تحول تعيد ترتيب المشهد السياسي، إما بإطلاق عمليات إصلاح واسعة أو ترسيخ أنظمة قمعية أكثر قسوة، وفي كلا الحالتين يعيد الاغتيال رسم حدود الشرعية السياسية وحدود العنف المسموح داخل النظام.

مثال: اغتيال بينجينو نينوي أكوينو الابن Benigno "Ninoy" Aquino Jr ^(١٥٢) في مطار مانيلا كان حدثاً محورياً أفضى إلى تجذر المعارضة في الفلبين وتحولها من حركة هامشية إلى حركة وطنية جماهيرية. وقد أدى هذا الاغتيال إلى تعبئة شعبية ضخمة مهدت لثورة ١٩٨٦ التي أنهت الحكم الديكتاتوري.^(١٥٣)

^{١٤٧}() Haddad, Bassm (2005). London on the Brink, Austin: University of Taxes Press, PP. 112-119.

^{١٤٨}() Branch, Taylor (1988). Parting the Waters: America in The King Years, New York: Simon & Schuster, P. 1087.

^{١٤٩}() Hoffman, Bruce, and Ware, Jacob (2022). Op. Cit., P. 9.

^{١٥٠}() صالح، محمد عزت (٢٠٠٥). الشيخ ياسين (السيرة- الاغتيال- المستقبل)، القاهرة: الدار الذهبية للطبع والنشر والتوزيع، ص ١٠٠-١٠٥.

^{١٥١}() Takeyh, Ray & Geld, Robert (2020). After the Killing of Gen. Qassam Soleimani, New York: Council on Foreign Relations. PP. 13-16.

مما سبق يمكن القول، إن الاغتيال السياسي، لا يمكن اختزاله في مجرد تصفية جسدية لشخصية مؤثرة، بل هو مركب يتجاوز الفرد المستهدف ليطل الشريعة والرمزية وبنية النظام نفسه. وقد أظهر التحليل أن تداعيات الاغتيال تتفاوت باختلاف نمط النظام، ففي حين تهتز المؤسسات في الأنظمة الرئاسية بفعل اغتيال رأس السلطة، قد تتماسك دولة الأنظمة البرلمانية بفضل آلية الاستبدال المؤسسي، وإن كانت الصدمة الرمزية لا تقل وطأة. وقد يؤدي اغتيال القائد إلى فتح باب فوضى السلطة والتأزم المؤسسي وشرعة العنف المضاد، غير أن تداعيات الاغتيال لا تظل محصورة في منطق الهدم، بل قد تفتح المجال أيضاً لإعادة تشكيل الشريعة السياسية، خصوصاً إذا اقترن الحدث بإرادة شعبية أو انتقال من نظام سلطوي إلى مرحلة ديمقراطية، ففي بعض السياقات التاريخية، شكل الاغتيال نقطة بداية لتحولات دستورية ومؤسسية جديدة، وأتاح المجال أمام قوى معارضة تشارك في بناء نظام سياسي جديد تستمد شرعيته من القبول الشعبي، لا من سطوة القوة أو منطق التوريث.

إن تجاوز منطق الاغتيال لا يتم عبر القوة وحدها، بل من خلال بناء توازن شرعي ومستدام بين السلطة والقانون والمشاركة، فالأنظمة التي تلجأ إلى الاغتيال لحماية نفسها، إنما تعلن عن فشلها في إنتاج الأمن وحين تتورط في ممارسات اغتيال سواء داخلي أو عبر الحدود، فإنها تفوض شرعيتها وتفتح المجال لدوائر عنف لا ينتهي.

نتائج البحث

لقد بينت الدراسة أن الاغتيال السياسي لا يعبر في جوهره عن مجرد ممارسة استثنائية ضمن مسار الدولة، بل يكشف البنية التأسيسية للمشروعية السياسية نفسها، حين تصبح الدولة الحديثة، بما تحمله من وعد تعاقد وقانوني، قادرة على تعليق هذا الوعد متى شاءت، باسم السيادة، أو الضرورة أو الأمن. وهنا تتجلى المفارقة الفلسفية العميقة: كيف يمكن للدولة – التي وجدت لضمان الحياة – أن تمارس القتل خارج القانون؟ وكيف يمكن للسلطة التي وجدت على أساس التمثيل والمساءلة أن تلجأ إلى الاقصاء الدموي كوسيلة للحكم أو الوقاية؟

ومن أهم النتائج المستخلصة جراء هذه الدراسة مايلي:

١- اتضح من خلال قراءة فلسفية لمفهوم الاغتيال السياسي أن الدولة الحديثة تعيش أزمة مزدوجة، فهي من جهة تُجسد نموذجاً للعقلانية القانونية، ومن جهة أخرى تقبل منطق "الاستثناء السيادي" الذي يجعل من القتل آلية لإعادة إنتاج الشرعية بدلاً من الخضوع لها، وهذه الازدواجية – التي تحدث عنها كارل شميث في تنظيره للسيادة – تعيد وضع الدولة ليس كمؤسسة تمثل الإرادة العامة، بل كفاعل يتجاوز القانون متى استدعت الظروف.

٢- ولم تقدم التفسيرات الفلسفية والأخلاقية حكماً قاطعاً لتبرير الاغتيال السياسي، أو منعه بقدر ما تكشف عن توتر عميق بين منطق الضرورة، ومنطق الشرعية، بين العدالة كقيمة، والعدالة كإجراء، مما يجعل من كل عملية اغتيال لحظة إشكالية تطرح أسئلة تتجاوز الفعل نفسه، وقد أظهر التحليل أن الشرعية لا تنهار فقط لحظة تنفيذ الاغتيال، بل حين يُقبل به اجتماعياً أو يُغض الطرف عنه قانونياً، وفي هذا السياق، لا يكفي الحديث عن الضرورة أو الواقعية السياسية لتبرير الاغتيال، إذ إن الإصرار على

^{١٥٢} (*) عضو مجلس الشيوخ الفلبيني في الفترة من (١٩٦٧-١٩٧٢) وقيادياً بارزاً في المعارضة ضد حكم الرئيس فرديناند ماركوسي ولاسيما أثناء فرض الأخير لحالة الطوارئ تم اغتياله في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢، كان اغتياله حدثاً محورياً، دفع زوجته إلى خوض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٦ وتمكنت من الوصول إلى السلطة بعد الثورة السلمية المعروفة باسم ثورة الشعب People Power Revolution .

^{١٥٣} (O) Gleek, Lewis Jr. (1987). President Marcos and the Philippine Political Culture. Manila: L.E.-Gleeck, PP. 174-178.

تسويق العنف خارج إطار المساءلة يفضي إلى إنتاج فضاء سياسي تحكمه القوة لا القانون، والمصلحة لا المبادئ، والحسابات الأمنية لا العدالة، في مثل هذا المناخ، يعاد تعريف السياسة لا بوصفها أداة لخدمة الصالح العام، بل كساحة يكافأ فيها من يفرض إرادته بالهيمنة لا بالحجة، وبالسلاح لا بالشرعية.

٣- رغم أن الأطر القانونية الدولية - بدءاً من مدونة لير ونموذج بروكسيل الإجرائي، وصولاً إلى ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٢/٤) واتفاقيات لاهاي وجنيف - تهدف إلى ضبط العنف السياسي، فإنها تظل محدودة الفاعلية أمام منطق الهيمنة، فبينما توفر هذه المنظومة قواعد معيارية ضد الاغتيال، تنفقر إلى آليات إلزامية تحميها من التسييس أو الانتقائية، لاسيما حين يتعلق الأمر بدولة كبرى. وهكذا، يصبح القانون أداة خطابية لا رادعة، وتُفرغ الشرعية الدولية من محتواها حين تكيف لخدمة القوة لا العدالة مما يكرس ازدواجية التطبيق ويعجز عن كبح تصاعد منطق الاغتيال السياسي.

٤- عندما تمارس الدول الديمقراطية الاغتيال بوصفه أداة دفاع شرعي، فإنها بذلك تنقل الشرعية من المجال القيمي إلى المجال الأدائي، مما يجعل خطابها حول حقوق الإنسان وكرامة الفرد عرضة للتشكيك والنقد داخلياً وخارجياً، حيث تتحول الدولة من كيان ملتزم بضوابط القانون الدولي إلى فاعل يعيد تشكيل القانون ليتوافق مع ضرورات المصلحة، وهو ما يفقد الشرعية مضمونها الأخلاقي ويحولها إلى غطاء إجرائي لتسويق العنف السياسي المشروع ذاتياً.

٥- لا يقتصر أثر الاغتيال السياسي على المستويات الأمنية أو المؤسسية، بل يمتد لیسهم في إعادة تشكيل الذاكرة الجمعية، وإنتاج سردية رمزية جديدة حول الشرعية داخل المجتمع، ففي كثير من الحالات، يُحول الاغتيال الضحية إلى رمز تتوحد حوله الجماعة، ويُعاد تأويل الفعل السياسي باعتباره لحظة تأسيسية تعيد صياغة العلاقة بين السلطة والهوية الوطنية، أو بين الدولة والمجتمع.

٦- لا ينهي الاغتيال السياسي الأزمات، بل كثيراً ما يعيد توزيعها في أشكال أكثر تعقيداً، من فراغ سياسي واحتقان اجتماعي، وانهيار رمزي للمؤسسات، وتآكل طويل الأمد لثقة الشعوب في مبدأ الدولة ذاته، كما أن تداعياته لا تقتصر على الضحايا، بل تمتد إلى الأنظمة نفسها لأنه يعيد صياغة العلاقة بين الداخل والخارج، ويقوض مساهمات القانون الدولي لصالح منطق الردع والانفراد السيادي.

على أية حال إن الاغتيال السياسي ليس فقط خرقاً لحق الفرد في الحياة، بل هو عدوان على مفهوم المشروع ذاته، فعندما تقر الدولة أو المجتمع باغتيال من تختلف معه، فإنهما ينتجان عالماً يستبدل فيه الحوار بالعنف، والقانون بالاستثناء والتعاقد بالمفاجأة الدموية، وهو ما يفضي على المدى الطويل إلى تجريف الحياة السياسية من المعنى، وتحويل المجال العام إلى ساحة احتكام دائم للقوة.

توصيات الدراسة

- ١- ضرورة بلورة موقف ديني عقلاني وأخلاقي من قضايا الاغتيال السياسي، يفرق بين مقاومة الاستبداد والعنف الممنهج، ويسهم في تحصين المجتمعات من اختزال السياسة في أدوات الدم والتصفية.
- ٢- ضرورة تطوير آليات قانونية دولية أكثر إلزامًا وفعالية لضبط جرائم الاغتيال السياسي، ومن خلال تفعيل أدوات المحاسبة الدولية، وتوسيع اختصاص المحاكم الجنائية في ملاحقة الجناة، بغض النظر عن صفتهم الرسمية، أو نفوذهم.
- ٣- تجاوز الرؤية الشكلية للشرعية، التي تقتصر على المشروعية القانونية، نحو فهم أعمق يشمل الشرعية الأخلاقية والرمزية، ما يحد من تبرير العنف السياسي بوصفه أداة ضرورية أو واقعية.
- ٤- ضرورة معالجة التناقض والازدواجية في الخطاب الدولي، ومواقف الدول الكبرى من الاغتيالات، خاصة تلك التي تشرع القتل السياسي عندما يخدم مصالحها، وتدنيه عندما يصدر من خصومها، ويقتضي ذلك بلاشك تعزيز دور المحاكم الإقليمية والمنظمات الحقوقية في الضغط لفرض التزامات قانونية متساوية.
- ٥- تجريم الاغتيال السياسي صراحة وإدراجه ضمن الجرائم المحظورة في المواثيق الدولية، أسوة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- ٦- تشجيع النخب الثقافية والسياسية على مقاومة تطبيع الاغتيال بوصفه وسيلة للتغيير السياسي، من خلال بناء خطاب جمعي يُدين العنف الموجه ضد الفاعلين والأهم من ذلك كله هو ضرورة تعزيز الوعي السياسي والقانوني لدى فئة الشباب، من خلال المناهج التعليمية والتنقيفية، والإعلام المسئول والبرامج المجتمعية، بما يسهم في تحصينهم ضد خطابات التطرف أو محاولات الاستقطاب التي تمارسها جماعات العنف المسلح، سواء تحت مسميات دينية أو أيديولوجية والتي توظف الاغتيال كأداة للتغيير السياسي خارج الأطر المشروعة.

مراجع البحث

أولاً- المراجع العربية

ابن منظور (١٩٩٣)، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف .
 صالح، محمد عزت (٢٠٠٥). الشيخ ياسين (السيرة- الاغتيال- المستقبل)، القاهرة: الدار الذهنية للطبع والنشر والتوزيع.

صليبا، جميل (١٩٨٢)، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، بيروت: دار الكتاب اللبناني.
 محمد عمارة (٢٠٠٤)، الخلافة ونظام الحكم في الإسلام، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق.
 الهداوي، حسن (٢٠٠٥)، المعجم القانوني، بيروت: دار العلم للملايين.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Agamben, Giorgio (2005). State of Exception Translated by Kevin Attell. Chicago: University of Chicago Press.
- Agamben, Giorgio (2005). State of Exception Translated by: Kevin Attell, Chicago & London: University of Chicago Press.
- Altman, Andrew, and Wellman, Christopher H. (2009). A liberal Theory of International Justice, New York: Oxford University Press.
- Anderson, Kenneth (2015). "Targeted Killing in U.S. Counterterrorism Strategy and Law". In: Anderson, Kenneth & Wittes, Benjamin, Legislating The War on Terror: An Agenda for Reform, Stanford, CA: Hoover Institution Press.
- Arendt, Hannah (1951). The Origins of Totalitarianism. New York: Harcourt, Brace & Company.
- Arendt, Hannah (1963). Eichman in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil. London: Penguin Classics.
- Arendt, Hannah (1970). On Violence, New York: Harcourt, PP. 60-62.
- Aristotle (2013). Politics. Translated by C.D.C. Reeve. Indianapolis: Hackett Publishing Company.
- Barnavi, Elie (2000). "Political Assassination: A Historian's Perspective". In: Cohen-Al Magor, Raphael (ed). Challenges to Democracy: Essays in Honour and Memory of Isaiah Berlin, Abingdon & New York: Ashgate.
- Beetham, David (1991). The Legitimation of Power, London & New York: Palgrave .
- Blum, Gabriella (2010). The Individualization of War, Cambridge: Cambridge University Press.
- Blum, Gabriella (2014). "The Individualization of War: From Collective to Individualism in the Regulation of Armed Conflicts". In: Sarat, Austin et al., Law and War, CA: Stanford University Press.
- Boothby, William H. (2012). The Law of Targeting Oxford: Oxford University Press.

- Branch, Taylor (1988). *Parting the Waters: America in The King Years*, New York: Simon & Schuster.
- Brincat, Shannon K. (2008). "Death to Tyrants: The Political Philosophy of Tyrannicide, Part 1. *Journal of International Political Theory*, Vol. 4, No. 2.
- Cassese, Antonio (2005). *International Law*, 2nd ed. Oxford & New York: Oxford University Press.
- Fanon, Frantz (1963). *The Wretched of the Earth*, New York: Grove Press.
- Ferdowsi, Abolqasem (2006). *Shahnameh: The Persian book of Kings*, Translated by Dick Davis, London: Penguin Classics.
- Finkelstein, Claire, et al. (2012). *Targeted Killings: Law and Morality in an Asymmetrical World*. Oxford: Oxford University Press.
- Foucault, M. (1975). *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Translated by: Alan Sheridan, New York: Pantheon Books.
- Gervasoni, Luca (2016). *Assassination Targeted Killing in Times of Armed Conflict "A Clash of Theory and Practice"* Doctoral Thesis, Milano-Bicocca: Università degli Studi di Milano.
- Gleek, Lewis Jr. (1987). *President Marcos and the Philippine Political Culture*. Manila: L.E.-Gleek.
- Gross, Michael L. (2010). *Moral Dilemmas of Modern War: Torture, Assassination, and Blackmail in an Age of Asymmetric Conflict*. Cambridge University Press.
- Habermas, Jürgen (1996). *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*, Translated by : William Rehg. Cambridge: MIT Press.
- Habermas, Jürgen (2006). *The Divided West*. Translated by: Ciaran Cronin, Malden & Cambridge: Polity Press.
- Haddad, Bassm (2005). *London on the Brink*, Austin: University of Texas Press.
- Haggard, Stephen & Noland, Marcus, (2017). *Hard Target: Sanctions, Inducements and the Case of North Korea*, Stanford: Stanford University Press.
- Henckaert, Jean-Marie, and Doswald-Beck, Louise (2005). *Customary International Humanitarian Law*, Vol. 1: Rules, Cambridge: Cambridge University Press.
- Herman, Edward S., and Chomsky, Noam (1988). *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* New York: Pantheon Books.
- Hibbert, Christopher (1975). *The House of Medici: Its Rise and Fall*, New York: William Morrow & Co.
- Hoffman, Bruce & Ware, Jacob (2022). *God Save the Queen-Sort of Assassination, Terrorism and the Monarchy, War on the Rocks*, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- Hoffman, Bruce, and A Ware, Jacob (2022), "The Accelerating Threat of the Political Assassination" *War on the Rocks*, Washington, D.C.: War on the Rocks.
- Jensen, John A. (2016). *Webster's New World College Dictionary*, 5th Ed., Art: Assassination, Boston, MA: Houghton Mifflin Harcourt.

- Kanter, Abraham (2007). *Democratic Assassination The Morality and Efficiency of Targeted Killings as Plicy Tool*, Ohio: Ohio State University.
- Knoepfler, Stephen (2010). *Dead or Alive: The Future of U.S. Assassination Policy Under Adjust War Tradition*, New York: New York University Journal of Law & Liberty.
- Levitsky, Steven & Way, Lucan A. (2010). *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War*, New York: Cambridge University Press.
- Lewis, Mark Edward (2007). *The Early Chinese Empires: Qin and Han*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.
- MacDowell, D.M. (1978). *The Law in Classical Athens*, Ithaca, N.Y: Cornell University Press.
- Machiavelli, Niccolo (1996). *Discourses on livy*. Translated by: Harvey C. Mansfield and Nathan Tarcov, Book 1. Chicago: University of Chicago.
- MacMahon, Jeff (2009). *Killing in War*, Oxford: Oxford University Press.
- McClean, Lain & McMillan, Alistair (Eds) (2018). *Oxford Concise Dictionary of Politics and International Relations*, Oxford: Oxford University Press.
- Moore, John Norton (2004). *Solving The War Puzzle Beyond The Democratic Peace*. Durhan, NC: Carolina Academic Press.
- Najemy, John M. (2006). *A History of Florence 1200-1575*, Oxford: Blackwell Publishing.
- Nederman, Cary J. (1988). *A Duty to Kill: John of Salisbury's Theory of Tyrannicide*, *The Review of Politics*, Vol. 50, No 3. Cambridge University Press.
- Nussbaum, Martha C. (2007). *Frontiers of Justice: Disability, Nationality, Species Membership*, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press.
- Park, William Hays (1989). "Memorandum of Law: Executive Order 12333 and Assassination" *The Army Lawyer*, Washington, D.C.: Head Quarters, Department of Army.
- Perliger, Arie (2015). *The Rationale of Political Assassination*. West Point, NY: Combating Terrorism Center at West Point.
- Plato (2004). *The Laws*, Translated by Trevord. Saunders. London: Penguinclassics.
- Rhodes, P.J. (2005). *Athenian Democracy*, Oxford: Oxford University Press.
- Rodin, David (2002). *War and Self-Defense*, Oxford: Clarendon Press.
- Rotberg, Robert I. (2004). *When States Fail: Causes and Consequences*, Princeton: Princeton University Press.
- Schmid, A.P. & Jongman, A.J. (1984). *Political Terrorism: A Research Guide to Concepts, Theories, Data Bases and Literature*, Amsterdam; New Brunswick, NJ: North-Holland Publishing Company; Transaction Publishers.
- Schmitt, Carl (2005). *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty*. Translated by: George Schwab. Chicago: University of Chicago Press.

- Schmitt, Carl (2007). *The Concept of The Political*, Translated with an Introduction by: George Schwab, Expanded Edition. Chicago: University of Chicago Press.
- Schmitt, Michael N. (1992). "State-Sponsored Assassination in International Law and Domestic Law" *Yale Journal of International Law*.
- Schabas, William A. (2002). *The Abolition of the Death Penalty in International Law*, 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press.
- Service, Robert (2004). *Stalin: A Biography*, London & Basingstoke: Macmillan.
- Strauss, Leo (2014). *Thoughts on Machiavelli*. Chicago: University of Chicago Press.
- Syme, Ronald (2002). *The Roman Revolution*, Oxford: Oxford University Press.
- Takeyh, Ray & Geld, Robert (2020). *After the Killing of Gen. Qassam Soleimani*, New York: Council on Foreign Relations.
- Teson, Fernando R. (2005). *Humanitarian Intervention: An Inquiry Into Law and Morality*, London: Transnational Publishers.
- Trutsky: A Biography. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Tuck, Richard (1999). *The Rights of War and Peace: Political Thought and The International Order From Grotius to Kant*, Oxford: Oxford University Press.
- Walzer, Michael (1977). *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*, New York: Basic Books.
- Walzer, Michael (2015). *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations*. 5th ed., New York: Basic Books, PP. 198-208.
- Weber, Max (1978). *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Berkeley & Los Angeles: University of California Press.
- Weber, Max. (1965). *Politics as a vocation*. Translated by: H.H. Gerth & C. Wright Mills, New York: Oxford University Press.
- Wingfield, Thomas C. (1998). *Taking Aim at Regime Elites: Assassination, Tyrannicide and the Clancy Doctrine*. Carlisle, PA: Army War College, Strategic Studies Institute.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية

- Hong, Bonnie (2009). "Antigone's Two Laws: Greek Tragedy and The Politics of Humanism". *Political Theory*, Vol. 37, No. 1: 5-32. Do 1:10.1177/0090541708326623.
- Iqbal, Zaryab and Zorn, Christopher (2008). *The Political Consequences of Assassination*. *Journal of Conflict Resolution*.
<http://jcr.sagepub.com/cgi/content/abstract53/3/385>, P. 387.
- Jones, Benjamin F., and Olken, Benjamin A. (2005). *Hit or Miss? The Effect of Assassinations on Institutions and War*. Cambridge: National Bureau of Economic Research Working Paper No. 11644,
<https://doi.org/10.3386/w11644>.
- Van Huyl, Heather, (2016). "When to Hire a Hitman: A Theoretical Framework for Just Assassination". *E-International Relations*. ISSN 2053-8626.